SECS(FCPF/GRANT)

جمهورية الســـــــودان

وزارة الزراعة والغابات

الهيئة القومية للغابات

برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات

استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

Sudan REDD+ Gender Mainstreaming Strategy

Khartoum, July 2020

الخرطوم يوليو

2020

جدول المحتويات

Contents

جدول المحتويات 1

قائمة الجداول 5

قائمة الأشكال 5

الاختصارات والأسماء المختصرة 6

الملخص التنفيذي 7

أهداف الاستراتيجية 7

النتائج الرئيسية 8

التوصيات 8

شكر وتقدير 10

برنامج الرد + (+REDD)، السودان..... 10

استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعية 10

1. خلفية ولمحة عامة 10

2. برنامج الرد + (+REDD).....12

3. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (+REDD).....12

1.3 تباين الجنسين في استخدام الموارد والوصول إليها والتحكم فيها 14

1.1.3 الأدوار والأسباب المنطقية المتباينة بين الجنسين.....14

2.1.3 المشاركة السياسية.....16

3.1.3 الغابات في سياق السودان وحالة تدهورها 17

4.1.3 أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات.....18

4. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي: الإطار المفاهيمي 20

1.4 النوع الاجتماعي: 20

2.4 المساواة بين الجنسين: 20

3.4 تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي 21

4.4 النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (+REDD).....21

1.4.4 الروابط بين الغابات والنوع الاجتماعي.....23

2.4.4 إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط بين الغابات والجنسين 24

5.4 السياسات الوطنية والأطر القانونية.....24

1.5.4 السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين 24

2.5.4 سياسات الغابات والإطار القانوني.....25

5. الأساليب المنهجية 26
1.5 الإطار المفاهيمي 27
6. نتائج تحليل أصحاب المصلحة وتقييم الاحتياجات 29
1.6 آراء أصحاب المصلحة بشأن الاستراتيجية المقترحة 30
1.1.6 آراء القطاع العام (تمت مقابلة 38 مشاركًا يمثلون القطاعات العامة المختلفة) 30
2.1.6 آراء القطاع غير الحكومي (161) مبحوثاً يمثلون 6 قطاعات) 30
2.6 تحليل سُوات الرباعي SWOT 31
3.6 موقف تأثير أصحاب المصلحة من القطاعين العام وغير الحكومي على برنامج الرد + (+REDD) 33
4.6 القضايا العامة المحددة 36
7. الاستراتيجية 36
1.7 المبادئ التوجيهية لاستراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي 37
2.7 الهدف العام للاستراتيجية 37
3.7 الرؤية 38
4.7 الرسالة 38
5.7 الهدف 38
6.7 المجالات المواضيعية والأهداف الاستراتيجية والنواتج 38
الهدف الاستراتيجي 1 38
الناتج 1 38
الناتج 2 38
الناتج 3 38
الناتج 4 38
الهدف الاستراتيجي 2 38
الناتج 1 38
الهدف الاستراتيجي 3 38
الناتج 1 38
الناتج 2 39
الهدف الاستراتيجي 1 39
الناتج 1 39
الناتج 2 39
الهدف الاستراتيجي 2 39
الناتج 2 39
الهدف الاستراتيجي 3 39
الناتج 2 39
الهدف الاستراتيجي 1 39

الناتج 2.....39
الهدف الاستراتيجي 1 40
الناتج 1.....40
الناتج 2.....40
الهدف الاستراتيجي 1 40
الناتج 1.....40
الناتج 2.....40
الناتج 3.....40
الناتج 4.....40
الناتج 5.....41
الناتج 6.....41
الناتج 7.....41
الهدف الاستراتيجي 2 41
الناتج 1.....41
الناتج 2.....41
الناتج 3.....41
الناتج 4.....41
8. نقاط الدخول إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.....42
1.8 الاتصال والتنسيق 42
2.8 التنسيق القطاعي.....43
3.8 مشاركة أصحاب المصلحة.....44
9. التوصيـــــــــات.....44
10. خطة عمل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.....44
الهدف الاستراتيجي 1 47
الناتج.....47
الناتج 2.....47
الناتج.....47
الناتج 4.....48
الهدف الاستراتيجي 2 48
الناتج 1.....48
الناتج 2.....48
الناتج.....49
الناتج 4.....49
الناتج 1.....49

الناتج 2.....49
الهدف الاستراتيجي 1 50
الناتج 1.....50
الهدف الاستراتيجي 2 50
الناتج 2.....50
الهدف الاستراتيجي 3 50
الناتج 1.....50
الهدف الاستراتيجي 1 50
الناتج 1.....50
الهدف الاستراتيجي 2 51
الناتج 2.....51
الهدف الاستراتيجي 1 51
الناتج 1.....51
الناتج 2.....51
الناتج 3.....52
الناتج 4.....52
الناتج 5.....52
الهدف الاستراتيجي 1 53
الناتج 1.....53
الناتج 2.....53
الناتج 3.....53
الناتج 4.....53
الناتج 5.....54
الهدف الاستراتيجي 2 54
الناتج 1.....54
الناتج 2.....54
الناتج 3.....54
11. المراجـــــع 56
12. المرفقات.....58
المرفق (1): فريق الدراسة 58
المرفق (2): مواقع المسح الميداني 58
المرفق (3) مجموعات المسح الحقلي 59
المرفق (4): استبيان تقدير الاحتياجات.....60

قائمة الجداول

الجدول رقم - 1 الاستراتيجيات والتشريعات القومية الرئيسية للتنمية والبيئة والتشريعات الولائية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صدقت عليها حكومة السودان..... 25
الجدول رقم - 2 استشارة القطاع العام والقطاع غير الحكومي في الولايات السبع..... 29
الجدول رقم3 - عدد المبحوثين من القطاع غير الحكومي في مناطق الدراسة..... 29
الجدول رقم - 4 عدد المبحوثين في مناطق الدراسة 29
الجدول رقم - 5 نقاط القوة والضعف في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+) 31
الجدول رقم6 - الفرص والتهديدات التي تواجه تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+)33
الجدول رقم - 7 موقف تأثير أصحاب المصلحة من القطاعين العام وغير الحكومي على برنامج الرد + (REDD+) 34
الجدول رقم - 8 تأثيرات ومصالح/اهتمامات أصحاب المصلحة من القطاع غير الحكومي على مشروع برنامج الرد + (REDD+) واستراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي 35
الجدول رقم - 9 خطة عمل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي..... 46

قائمة الأشكال

الشكل رقم1 الإطار المفاهيمي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي..... 28
الشكل رقم 2 استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي 37
الشكل رقم 3 الهيكل المقترح لتنفيذ الاستراتيجية..... 42

الاختصارات والأسماء المختصرة

CC	Climate Change	تغير المناخ
CDM	Clean Development Mechanism	آلية التنمية النظيفة
CEDAW	Convention on Elimination of all forms of Discrimination Against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
COP	Conference of the Parties	مؤتمر الأطراف (كوب) المعنية بتغير المناخ
CSOs	Civil Society Organizations	منظمات المجتمع المدني
DoD	Drivers of Deforestation & Forest Degradation	أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FCPF	Forest Carbon Partnership Facility	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
GHGs	Green House Gases	غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة)
INGOs	International Non-governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية الدولية/الأجنبية
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
LPG	Liquefied Petroleum Gas	الغاز المُسال (غاز الطهي)
MRV	Measuring, Reporting and Verification	الرصد والإبلاغ والتحقق
NNGOs	National Non-governmental Organizations	المنظمات غير الحكومية الوطنية
NTFPs	Non-timber Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
NRS	National REDD+ Strategy	الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+)
PMU	Project Management Unit	وحدة إدارة المشروع
RPP	Readiness Preparation Proposal	مقترح الاستعداد والتأهب " الجاهزية" لبرنامج الرد + (REDD+)
RoS	Republic of Sudan	جمهورية السودان
SECS	Sudan Environment Conservation Society	الجمعية السودانية لحماية البيئة
SNRM	Sustainable Natural Resources Management	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
SFM	Sustainable Forest Management	الإدارة المستدامة للغابات
SWOT	Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats	التحليل الرباعي (سْوات (SWOT) لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات"
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNFPA	United Nations Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان
WB	World Bank	البنك الدولي

الملخص التنفيذي

الجمعية السودانية لحماية البيئة هي الجهة التي أعدت استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بالشراكة مع الهيئة القومية للغابات من خلال برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرد + (+REDD) الممول من قبل البنك الدولي في السودان. اعتمد النهج المتبع في إعداد هذه الاستراتيجية المقترحة على عملية تشاور واسعة النطاق. نُفِذت هذه العملية في سبع ولايات مختارة في السودان تمثل منطقة الدراسة. شمل التشاور أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص من خلال مقابلات مباشرة. كما شملت عملية التشاور استشارة زعماء المجتمع مثل قادة الإدارة الأهلية ورجال الدين واللجان الشعبية، حيث تمكن المبحوثون من كلا الجنسين على مستوى القرى إبداء وجهات نظرهم بشأن القضايا المتعلقة بالاستراتيجية المقترحة.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أصحاب المصلحة وقادة المجتمعات المحلية والمبحوثين الريفيين في تقرير تقييم الاحتياجات وتقرير تحليل أصحاب المصلحة حيث يعتبر هذان التقريران من ضمن مرفقات هذه الدراسة.

أهداف الاستراتيجية

تتمثل أهداف استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الآتي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الغابات.
- منح الرجال والنساء على حدٍ سواء فرصاً متساوية للوصول إلى مختلف سياسات وبرامج وتمويل برنامج الرد + (+REDD) والمشاركة والمساهمة فيها والاستفادة منها من الآن فصاعداً وبالتالي المساهمة في الاستدامة البيئية.
- ضمان مراعاة فروقات النوع الاجتماعي عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (+REDD) واستيفاء معايير الضمانات الدولية.
- دعم التزام البلاد بأطر السياسات والاتفاقات الوطنية والدولية.

أجريت الدراسة في سبع ولايات مختارة؛ تمثل هذه الولايات أجزاء من شرق وغرب وجنوب السودان، وقد استبعد الجزء الشمالي لأنه يمثل المنطقة الإيكولوجية شبه القاحلة. وهذه الولايات السبع هي النيل الأزرق، ووسط وجنوب دارفور والقضارف وسنار وجنوب وغرب كردفان. شملت عملية التشاور ثماني فئات عريضة من أصحاب المصلحة هي؛ المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية (الوطنية والدولية) ووكالات الأمم المتحدة وزعماء الإدارات الأهلية وقادة المجتمعات المحلية والزعامات الدينية والاتحادات النسوية وتجار منتجات الغابات غير الخشبية.

أبدى المبحوثون من كلا الجنسين على مستوى القرى بآرائهم بشأن القضايا المتعلقة بالاستراتيجية المقترحة. أُجري تقييم النوع الاجتماعي بناءً على تحليل أصحاب المصلحة وبيانات ونتائج تقييم الاحتياجات. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول أصحاب المصلحة وزعماء المجتمع والمبحوثين الريفيين في تقريري تقييم الاحتياجات وتحليل أصحاب المصلحة. وقد جُمعت الردود على التحليل من خلال رسائل البريد الإلكتروني الواردة من بعض أعضاء اللجنة التسييرية الوطنية واللجنة الفنية لبرنامج الرد + (+REDD). عُقِد اجتماع في مقر الجمعية السودانية لحماية البيئة لمناقشة النتائج الأولية للدراسة بحضور مستشار وحدة إدارة مشروع برنامج الرد + (+REDD) وفريق الدراسة وبعض الأشخاص المهتمين.

النتائج الرئيسية

خلُص التقييم إلى أن للرجل والمرأة أدواراً مختلفة في التعامل مع الغابات التي يُنظر إليها على أنها غابات يُهيمن عليها الذكور على الرغم من أن النساء يشاركن مشاركة كبيرة في أنشطة الغابات. تتسم نظرة الرجال إلى الغابات ذات بعد اقتصادي بحت بينما تنظر النساء إلى الغابات من منظور الأسرة. تعمل معظم النساء في الزراعة في جميع الولايات تقريباً على سبيل المثال 100% في غرب كردفان و86% في النيل الأزرق). تتماشى نتائج إزالة وتدهور الغابات التي كشف عنها العمل الحقلي مع نتائج دراسة "دوافع وأسباب إزالة وتدهور الغابات " التي أُجريت بتكليف من وحدة إدارة برنامج الرد + (REDD+).

إن حصول المرأة على الموارد محدود للغاية وغير متكافئ لا سيما الحصول على الأراضي والموارد الاقتصادية. في جميع الولايات السبع، يمكن للمرأة أن تحصل على أرض زوجها أو أرض أسرتها باستثناء الأرامل أو المطلقات؛ وهناك قلة قليلة من النساء يمتلكن أراضٍ خاصة بهن. فالنساء أقل انخراطاً في صنع القرار من الرجال لأن النساء أقل تعليماً وليس لديهن إمكانية الحصول على الأصول التي تجعلهن في حالة تبعية اقتصادية ومالية للرجل. ومع ذلك، فإن النساء يلعبن دوراً نشطاً في استغلال واستخدام وإدارة موارد الغابات وأكثر دراية بها كما يتمعن بمستوى عالٍ من الوعي بالغابات المحلية والمنتجات المفيدة التي توفرها.

وعلى الرغم من أن النساء يعملن في الزراعة ومنتجات الغابات غير الخشبية ويكسبن دخلاً، تقول غالبية النساء المبحوثات إن الرجال هم من يديرون الدخل. تم تحديد عدد من أفضل الممارسات المتعلقة بنجاح المرأة في تطوير مهارات التعامل مع منتجات الغابات غير الخشبية من أجل القدرة على الصمود إزاء تغير المناخ.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المعايير الثقافية والتقاليد والتنوع الذي يزخر به السودان والأدوار المختلفة للجنسين والعبء الأكبر الذي يتحملنه النساء في العمل. ومن بين التحديات الأخرى ضعف تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار وضعف المعلومات والمعرفة الفنية وارتفاع معدلات الأمية في بعض الولايات ومحدودية فرص الوصول إلى الموارد وهيمنة الذكور (المجتمع الأبوي) وعدم وجود ميزانيات بين الجنسين. بيد أن هناك أيضاً فرصاً، مثل وجود حقوق المساواة بين الجنسين في العديد من السياسات الوطنية والأطر القانونية والتزامات المؤسسات والمجتمعات الوطنية والدولية المشاركة في قطاع الغابات.

التوصيات

توصي الاستراتيجية بأخذ النقاط التالية في الاعتبار لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+) في السودان:

- من المهم ضمان مشاركة الرجال والنساء على السواء منذ مراحل التخطيط للبرامج والمشاريع حيث أن هناك إمكانية للتأثيرات المتباينة الناتجة عن الفروقات بين الجنسين على برنامج الرد + (REDD+) مثل تحسين إنفاذ قوانين الغابات والمناطق المعلنة بوصفها "مناطق محمية"، وهذه مسائل لا تؤخذ بعين الاعتبار.
- يجب السعي إلى إقامة روابط بين وحدة إدارة مشروع برنامج الرد + (REDD+) وأمانات حكومات الولايات ومجالس التخطيط الاستراتيجي ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية. ففي مرحلة التنفيذ، من المتوقع أن يتجاوز عبء العمل قدرات نقاط اتصال برنامج الرد + (REDD+) وعلاوة على ذلك، فإنه لن يكون فنياً فحسب، بل يحتاج إلى مستوى عالٍ من الإدارة ليكون على رأس العمل.

- يجب أن تكون وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية الاتحادية ممثلة في إحدى لجان برنامج الرد + (REDD+) حيث أن ولاية هذه الوزارة تتماشى مع سبل كسب العيش والمرأة والطفل والأسرة والحد من الفقر، أي مع نتائج الاستحقاقات الاجتماعية.
- يجب أن تستمر علاقات التنسيق القوية مع الهيئة القومية للغابات والإدارة العامة للمراعي والعلف وغيرها من الأجهزة الحكومية ذات الصلة في قطاع إدارة الموارد الطبيعية بسبب قدراتها الفنية والتنفيذية خلال مرحلة التنفيذ.
- يجب إبقاء أصحاب المصلحة الآخرين في القطاع العام على علم والحفاظ على نوع من التواصل معهم.
- يجب تأسيس قنوات تواصل وتنسيق بين وحدة إدارة المشروع والقادة الدينيين وزعماء الإدارة الأهلية وقادة المجتمع من أجل الاستفادة من تأثير هذه المجموعات في تعبئة مجتمعاتهم الريفية وكذلك المؤيدين/ الداعمين الآخرين ذوي الصلة في القطاعات غير الحكومية.

شكر وتقدير

تُعرب الجمعية السودانية لحماية البيئة عن امتنانها العميق للفريق الفني الذي أجرى هذه الدراسة بكل مهنية وتفانٍ وإخلاص في ظل ظروف صعبة. نخص بالشكر لفريق العمل الحقلي خاصة الباحثين المساعدين الشباب الذين اضطلعوا بجمع البيانات وإشراك أصحاب المصلحة في مناقشات حيوية بشأن قطاع الغابات وبرنامج الرد+ **(+REDD).**

كما لا يفوتنا الإشادة بدور المسؤول المالي بالجمعية السودانية لحماية البيئة حيث بذل الكثير من الجهود لتوفير الأموال لتمويل العمل الميداني مما مكن 3 فرق من التحرك في وقت واحد لتغطية الولايات المستهدفة. كما نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة وموظفي اللوجستيات والفروع في الجمعية الذين شاركوا بنشاط في التواصل مع نقاط الاتصال وفروع الجمعية في الولايات.

وقد بذل برنامج التطوير المؤسسي بالجمعية السودانية لحماية البيئة تحت إشراف اللجنة التنفيذية جهوداً هائلة نالت الإشادة والثناء في التفاوض على العقد ووضعه في صيغته النهائية وتعيين الفريق وتدريب الباحثين وتقديم الدعم الفني للعمل الميداني.

كما نعرب عن تقديرنا للدكتورة سيدة علي خليل، منسق برنامج الرد + **(+REDD)** بالهيئة القومية للغابات وفريقها المتميز.

ونثمن عالياً الجهود التي تبذلها نقاط اتصال برنامج الرد + **(+REDD)** بالولايات المستهدفة وللمشاركين في العمل الحقلي.

إن القراءة النقدية للمسودة الأولى للدراسة الحالية من قبل خبراء البنك الدولي تحظى بتقدير كبير من قبلنا.

كما تعترف الجمعية بروح التعاون العالية للمجتمعات المستهدفة والمبحوثين وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والسلطات الحكومية على مستوى الولايات والمحليات.

برنامج الرد + (+REDD)، السودان

استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعية

1. خلفية ولمحة عامة

ترتبط النظم الإيكولوجية للغابات بفسيولوجيا المناخ بطريقة معقدة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بسبل كسب العيش في المناطق الريفية. يشكل تغير المناخ تهديدًا كبيرً للحضارة وأحد أهم التحديات في عصرنا. هناك فائض من الأهداف والسياسات والاتفاقات الدولية للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. وفي حين أن قابلية التأثر بتغير المناخ تتشكل وفقا لأدوار كل من

الجنسين، فإن سياسات تغير المناخ لا تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. والمشكلة هي: لا الآثار ولا السياسات محايدة من حيث النوع الاجتماعي. ولا يزال يتعين الاعتراف على النحو الواجب بالتفاعل المعقد بين النوع الاجتماعي والفقر والضعف في مواجهة تغير المناخ في بيانات السياسة العامة وبدرجة أقل في التنفيذ. حتى أنه يقال إن "خبراء تغير المناخ قد يواجهون مستوى من الإرهاق في العمليات عندما يسمعون مصطلح تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. ومن ثم، هناك كل الاحتمالات بأن تؤدي السياسات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتكثيف تجربة المرأة مع الفقر والتهميش. يجب تلبية استراتيجيات التخفيف والتكيف المتبعة في مختلف البلدان لتحقيق اقتصاد مرن لتغير المناخ في مسار التنمية المستدامة بحوكمة منصفة بين الجنسين. ويجب وقف إزالة وتدهور الغابات إلى جانب أنشطة الحفظ والتجديد المتزامنة لزيادة عزل الكربون، كما يتعين على بلد في آلية التنمية النظيفة أن يجني أموال الكربون. ولذلك، فإن برنامج الرد + (REDD+) هو جهد يرمي إلى إيجاد قيمة مالية للكربون المخزن في الغابات وتقديم حوافز للبلدان النامية للاستثمار في مسارات منخفضة الكربون لتحقيق التنمية المستدامة. وهو يجمع بين تغير المناخ والأهداف الإنمائية.

تدرك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الفئة العمرية وفئة الدخل والمهنة والنوع الاجتماعي للشخص ترتبط بتأثيرات تغير المناخ. إن الرجال والنساء يواجهون واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بطرق مختلفة؛ وبالتالي فإن تغير المناخ لا يؤثر على المرأة والرجل بنفس الطريقة نظراً لأن له تأثير متفاوت بين الجنسين. كما ستكون مساهمات المرأة والرجل مختلفة بذات القدر من الأهمية. يجب أن تعترف الحلول المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ومن بينها خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات وتخفيف حدتها بهذه الاحتياجات والمساهمات المتباينة بين الجنسين. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى اعتماد برنامج الرد + (REDD+) الرامي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات والتي من شأنها مراعاة الفوارق بين الجنسين في السودان.

بينما يوفر برنامج الرد + (REDD+) فرصة للمشاركة والاستفادة من مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ ومساعدة الرجال والنساء على تحقيق حقوق الحيازة والوصول إلى موارد الغابات، لا تزال هناك تحديات تتمثل في أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تحد أو تقيد الحصول على الموارد الإنتاجية ولا سيما الأراضي والمنافع. لا تستفيد الفئات محدودة الموارد، مثل النساء بموجب برنامج الرد + (REDD+) لأنها تتمتع بحقوق ملكية محدودة أو معدومة. بسبب هذه القضايا وغيرها من قضايا الحوكمة، من الضروري إشراك المرأة المحلية وتمكينها وبناء قدراتها لضمان مشاركة النساء في جميع الأنشطة المتعلقة ببرنامج الرد + (REDD+) والإسهام في إنجاح الاستراتيجيات القومية لبرنامج الرد + (REDD+) من أجل التنمية.

تُعدُ إدارة الغابات في سياق برنامج الرد + (REDD+) مسألة معقدة لأنها تنطوي على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة مع المجتمع المحلي الذي يعمل عند أدنى مستوى هنا، منافع الكربون هي الهدف الرئيسي وسبل كسب العيش هي الفوائد الأساسية. في حين أن حوكمة النظام برمته أمر بالغ الأهمية لنجاح برنامج الرد + (REDD+)، فإن التنفيذ لا يكون ممكنًا إلا إذا شارك المجتمع. في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2010 في كانكون (كوب 16)، أُعرب عن شواغل المرأة ومطالبها وتنص اتفاقية كانكون في المادة 7 على أن "المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للنساء والسكان الأصليين مهمان لاتخاذ إجراءات فعالة بشأن جميع إجراءات تغير المناخ". يفيد تحليل إقليمي بشأن مشاركة المرأة في أنشطة برنامج الرد + (REDD+) في آسيا أن " برنامج الرد + (REDD+) لديه القدرة على التأثير بشكل إيجابي على دور المرأة ووضعها فيما يتعلق بملكية الأراضي وإدارتها.

لقد بدأت المداولات العالمية بشأن تطوير برنامج الرد + (REDD+) في النظر في قضايا النوع الاجتماعي في إطار عدد قليل من المواضيع ولكن بضعة مشاريع تجريبية رائدة فقط اتخذت إجراءات للبدء في إدماج تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

يُعد مقترح الاستعداد والتأهب " الجاهزية" لبرنامج الرد + (REDD+) في أوغندا أحد الأمثلة التي تتضمن الذي يتضمن بعض الاعتبارات المتعلقة بالجنسين والذي ضم ممثلات عن النساء في مشاوراته. إن هذا الاعتراف بالمرأة باعتبارها صاحبة مصلحة مهمة في مجال الغابات يشكل الخطوة الأولى لإدراج قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في خطة التنمية المستدامة المدرجة في مقترح الاستعداد والتأهب " الجاهزية" لبرنامج الرد + (REDD+)، +)، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل مما يتعيّن القيام به لضمان استجابة الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) لمراعاة تعميم منظور النوع الاجتماعي.

2. برنامج الرد + (REDD+)

يرتبط أحد نُهج سياسات التخفيف المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالأنشطة الرامية إلى تحفيز البلدان النامية على خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات.

يتمثل الهدف العام من برنامج الرد + (REDD+) في خفض أو تثبيت انبعاثات الغابات وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات مع المساهمة في التنمية الوطنية. وبعبارة أخرى، يسعى برنامج الرد + (REDD+) إلى تحفيز البلدان النامية على الإبقاء على غاباتها وأشجارها قائمة.

وقعت حكومة السودان وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1993. ومنذ ذلك الحين، شاركت البلاد في العديد من المبادرات في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من بينها إعداد الحصر القومي لغازات الدفيئة والمشاركة في عملية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. وقد بدأ السودان حواراً وطنياً بشأن برنامج الرد + (REDD+) في عام 2012، وأكمل إعداد مقترح الاستعداد والتأهب " الجاهزية" لبرنامج الرد + (REDD+) في عام 2014، وبدأ رسمياً في تنفيذ برنامج الرد + (REDD+). وتمضي جمهورية السودان قدماً في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) لسنة 2018.

تتمثل رؤية الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) في العمل بالتآزر مع استراتيجية التنمية القومية لجمهورية السودان التي تهدف إلى تحقيق بلاد خضراء مزدهرة بحلول عام 2030 والمساهمة فيها بفعالية مع تعظيم الفوائد الكربونية وغير الكربونية من خلال تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) لسنة 2018). إن الهدف الرئيسي للاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) هو الحد من إزالة وتدهور الغابات مع تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والحفاظ عليها وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات من خلال التشجير الجديد وإعادة التشجير. تقر الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) بأن برنامج الرد + (REDD+) يتيح للسودان فرصاً للاضطلاع بعملية وطنية تشاركية لتخطيط استخدام الغابات والأراضي يمكن أن تسهم في التخفيف من أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في جميع القطاعات (مثل الزراعة والطاقة والثروة الحيوانية والتعدين). إن حماية الغابات على المدى الطويل، والتخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي والممارسات والحوكمة واستعادة الأراضي المتدهورة إلى هيئتها الأصلية والتحسينات في سبل كسب العيش المحلية والقدرة على الصمود، هي عوامل قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف السودان الأوسع نطاقاً في مجالات التنمية والبيئة وتغير المناخ.

3. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (REDD+)

أُجريت مراجعة نظرية أسهمت في جمع البيانات من مصادر مختلفة: مراجعة الدراسات السابقة والتقارير والوثائق والسجلات الرسمية والإنترنت. تناولت مراجعة الدراسات السابقة الكيفية التي يمكن بها للسياسات والبرامج السياسية والاقتصادية وإدارة الموارد المتعلقة بإدارة الموارد أن تحد من تدهور الغابات وأن تزيد من مساهمة السلع والخدمات الغابية في استراتيجيات سبل كسب العيش المستدامة. تشير الدراسات إلى أن الاعتماد على الغابات قوي في جميع أنحاء البلاد ولكن أهمية دخل الغابات تختلف باختلاف المناطق الإيكولوجية وفئات الثروة.

تشير البحوث إلى أن تحسين إدارة أسواق المنتجات الغابية أمر أساسي لتعزيز قدرة الغابات على التكيف مع سبل كسب العيش. أظهرت التجارب الأخيرة في مجال تفويض السلطة في مجال إدارة الغابات نتائج متباينة من حيث تحسين ظروف الغابات وسبل كسب العيش. وقد لقيت عملية إصدار الشهادات لأراضي صغار الملاك نجاحاً كبيراً، في حين أن مخططات الإدارة التشاركية للغابات تحقق نتائج إيكولوجية إيجابية ولكنها تقصر عن تحقيق مكاسب في سبل كسب العيش. توصل عبد المجيد وعوض (2016) أن العلاقة الوثيقة بين الغابات والإنتاج الزراعي للمحاصيل أو الإنتاج الحيواني؛ ومن ناحية أخرى، تحصل مجتمعات محلية عديدة في السودان على دخل من جمع منتجات الغابات وتجهيزها وتسويقها؛ وتدهور الغطاء النباتي سيؤدي إلى تدهور التربة ثم إلى التصحر. وسيساعد ذلك في عملية الفقر وفقدان مصادر الغذاء. واستناداً إلى خط الفقر الكلي الاستهلاكي، يُقدر لكل منطقة ريفية وحضرية، بالنظر إلى تكلفة المعيشة السودانية في مختلف مناطق الإقامة. تم تقدير خط الفقر الغذائي عند 2966 (329.5 دولار أمريكي) في المناطق الحضرية و2698 (299.7 دولار أمريكي) في المناطق الريفية، بينما تم تقدير خط الفقر العالمي عند 5110 (567.7 دولار أمريكي) للفرد سنويًا في المناطق الحضرية، و4044 (449.3 دولار أمريكي) في المناطق الريفية. ومن بين الولايات، كان متوسط الاستهلاك هو الأعلى في الخرطوم، تليها ولايتا الشمالية ونهر النيل. وسجلت ولايتا دارفور وكردفان أدنى مستوى. يشير تحليل بيانات المسح الوطني الأساسي لميزانية الأسرة (2014-2015) إلى أن انتشار الفقر العالمي في السودان بلغ 36.1%.

واحد من كل أربعة سودانيين يقع تحت خط الفقر المدقع. وتشير تحليلات الأمن الغذائي إلى أن أهمية دخل الغابات تتفاوت حسب المنطقة والفصل. والأسواق ضعيفة النمو وأنظمة إدارة الغابات ضعيفة في أجزاء كثيرة من البلاد. وفقاً لتحليل مسح خط الأساس الوطني لسنة 2009 (أغسطس 2010)، فإن التفاوت، قياساً على معامل التباين في استهلاك الطاقة الغذائية القائمة على الدخل كان مماثلاً تقريباً لسكان الحضر والريف (31.2% و32.2% على التوالي)؛ غير أنها كانت أعلى في الأسر المعيشية التي على رأسها ذكور (35.1% و29.6% على التوالي).

تُظهر النتائج المستمدة من تحليل مقارن للدخل البيئي لحوالي 8000 أسرة في 24 دولة نامية والتي تم جمعها من قبل شركاء البحث في مركز البحوث الغابية الدولية (CIFOR) شبكة الفقر والبيئة (PEN) أن الدخل البيئي يمثل 28%من إجمالي دخل الأسرة، 77% منها تأتي من الغابات الطبيعية. تُعد حصص الدخل البيئي أعلى بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض ولكن الاختلافات بين الشرائح الخمسية للدخل أقل وضوحًا مما كان يعتقد سابقًا. يعتمد الفقراء بشكل أكبر على منتجات الكفاف مثل حطب الوقود والأغذية وعلى المنتجات التي يتم حصادها من مناطق طبيعية غير الغابات. من حيث القيمة المطلقة، فإن الدخل البيئي أعلى خمسة أضعاف تقريبًا في الخُمس الأعلى دخلاً مقارنةً بأدنى شريحتين من الخُمس.

الهيئة القومية للغابات هي هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ذات طبيعة شبه خدمية. وهي بوصفها كياناً ذاتي التمويل، تتمتع بقدر أكبر بكثير من الحرية الوظيفية والإجراء المرن في الاحتفاظ بالإيرادات لتغطية نفقاتها المتكررة من الأجور والرواتب والتشغيل والصيانة.

قانون الهيئة القومية للغابات لسنة 1989.

تشمل التهديدات الرئيسية لسبل كسب العيش في الغابات في السودان: تغير الظروف المناخية وتحركات السكان على نطاق واسع وحيازة الأراضي على نطاق واسع وضعف مؤسسات الحكم واستمرار الصراعات العنيفة وآثارها على سبل كسب العيش القائمة على الغابات بهدف هيكلة برامج المساعدات الإنسانية بطرق تخفف من الآثار السلبية.

1.3 تباين الجنسين في استخدام الموارد والوصول إليها والتحكم فيها

السودان دولة نامية تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين. هناك استخدامات تباين بين الجنسين الاستخدام والحصول والسيطرة على موارد الغابات. ويمكن أن يُعزى الأثر السلبي الهام للنوع الاجتماعي إلى موقف المبحوثين تجاه الغابات الشعبية الذي تم الحصول عليه من نتائج تحليل البيانات إلى حقيقة أن المرأة هي مستخدمة نشطة ومديرة للغابات والموارد الشجرية، ولكن نظراً لأن الأنشطة الغابية تعتبر مجالًا حكراً على الرجل، فإن أدوار المرأة هي غالبًا ما تكون غير مرئية لمصممي المشاريع ولصانعي السياسات وتشارك النساء في جميع جوانب استخدام حطب الوقود فهن جامعات رئيسيات. فاستخدامها لموارد الغابات يتجاوز استهلاك الحطب. وهي تشارك في العديد من الأنشطة التي تستخدم المنتجات الغابية. ويشمل ذلك مشاركتهم في الزراعة وتربية الحيوانات وإنتاج الحرف اليدوية واستخدام النباتات الخشبية للأغراض الطبية ومستحضرات التجميل. ومن الواضح أن المرأة تؤدي دوراً هاماً في استخدام الموارد الغابية وأنها تتخذ موقفاً إيجابياً للغاية تجاه أنشطة الغابات الشعبية بدلاً من الرجل. لديهن مستوى عال من الوعي بالغابات المحلية والمنتجات المفيدة التي توفرها.

إن دمج أدوار ومسؤوليات كل من الرجل والمرأة وكذلك المعرفة والمهارات والخبرة الفريدة للمرأة لأمر حيوي يكفل نجاح برنامج الرد + (REDD+).

1.1.3 الأدوار والأسباب المنطقية المتباينة بين الجنسين

تسلط هذه الدراسة الضوء على أن النساء يشعرن بأن لديهن فهماً هاماً للإدارة المستدامة للغابات والاستخدامات المحتملة لمنتجات الغابات ربما أفضل من الرجال ولكنهن يشعرن بأنه لا توجد فرصة لحضور مناقشات رفيعة المستوى أو أعمال فنية عن الغابات. لم يُنشر إلا القليل عن مدى تعزيز هذه السياسة لمشاركة المرأة في الغابات المستدامة في السودان.

فيما يتعلق بالتنوع الحيوي، يمكن لأنشطة معيشة المرأة ومعرفتها بالغابات أن تضيف قيمة إلى أنشطة الغابات الشعبية مثل مهام رصد الأنواع وإدارة التربة واستعادة الغابات ومن ثم تسهم بشكل إيجابي في الإدارة المستدامة للغابات أو تعزيز مخزونات الكربون في الغابات. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق منتجات الغابات غير الخشبية والأمن الغذائي (مبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات لسنة 2011).

وتشارك غالبية النساء في الأنشطة الزراعية، وكثير منهن لهن مساهمة "غير معترف بها". ومع ذلك، ينبغي أن يكون للمرأة دور أكثر إنتاجية في عملية التنمية لمواجهة السياسات المدمرة للغذاء وانتشار الجوع في المناطق الريفية. وفقًا لشامي (1994)، تركز ما لا يقل عن 87 ٪ من القوى العاملة النسائية في السودان في الزراعة. ومن بين هؤلاء، كانت نسبة78 في المائة إلى 90 في المائة تعمل في قطاع الكفاف التقليدي، في حين أن نسبة 10%فقط تعمل في القطاع الحديث. ومع ذلك، وفقًا لتقدير منظمة العمل الدولية النموذجي (2019)، تبلغ عمالة الإناث في الزراعة 59%. وفي حين تبيَن في هذه الدراسة أن 70.03% من النساء (322 من أصل 458 امرأة أُجريت مقابلات معهن في الولايات السبع) يعملن في الزراعة داخل قطاع الكفاف التقليدي، فإن 12.73% منهن يبعن منتجات الغابات غير الخشبية. في الموسم غير الزراعي، كانت معظم النساء يعتمدن على منتجات الغابات، وفقًا لهذه الدراسة، بلغت نسبة النساء المشاركات في الزراعة 85.9 % و74.0 % و39.5 %

و91.1 % و100 % و98.2 % و86.2 % في النيل الأزرق والقضارف وسنار وجنوب كردفان وغرب كردفان ووسط دارفور وجنوب دارفور، على التوالي.

يتفاوت أيضاً دور المرأة في ملكية الأراضي. وهناك تنوع في السياق المؤسسي والسياسي للبلاد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في المعاملات المتعلقة بالأراضي. وفي جميع الولايات السبع، تحصل النساء على أرض زوجها أو أسرتها باستثناء الأرامل أو المطلقات، ولا يملك سوى عدد قليل جدا منهن أراضيهن. فالمرأة أقل انخراطاً في صنع القرار من الرجل لأن المرأة أقل تعليماً ولا تستطيع الحصول على الأصول مما يجعلها فقيرة مالياً.

لا يزال معظم السودانيين يكسبون رزقهم الرئيسي من الزراعة التي لا تزال أهم قطاع في السودان. ويستخدم القطاع الزراعي 80% من القوة العاملة ويساهم بنسبة 31 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتضطلع النساء بمعظم المهام الزراعية بينما يسيطر الرجال عادة على المحاصيل النقدية. تعاني المرأة من عدم المساواة في الحصول على الأرض والائتمان وغير ذلك من الخدمات أو الموارد الزراعية على الرغم من مشاركتها المكثفة في هذا المجال. ومن الأرجح أن تكون المرأة غير مالكة للأرض ولديها حقوق محدودة في الأرض وغيرها من الموارد الإنتاجية على الرغم من دورها الكبير في الإنتاج الزراعي. وذلك مرده أساساً إلى المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور، والذي هو أيضاً العامل الرئيسي المؤثر في مسؤولية المرأة وأنشطتها ذات الصلة بقطاعات الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية في المجتمعات الريفية.

الدروس المستفادة من أفضل ممارسات الغابات الشعبية في السودان أدت إلى إدخال تعديلات على مستوى السياسات وإقامة تعاون متبادل بين المسؤولين الحكوميين والهيئات غير الحكومية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

مواقف الرجال تجاه حقوق الأرض والغابات هي أن معظمهم يعتقدون أن الغابة هي حق من حقوق الإنسان حيث أن الغابات الشعبية هي للرجال فقط في جنوب كردفان كما أجاب أحد المبحوثين من الإدارات الأهلية. وهذا يدل على أن التقاليد والأعراف هي أحد التحديات الرئيسية في الحصول على الأراضي للحصول على الموارد وغير ذلك من القضايا التي تعوق المرأة عن القيام بالدور الإنتاجي الكامل.

قد تكون معرفة الرجال والنساء بالغابات واستراتيجيات إدارتها متميزة وترتبط ارتباطًا مباشرًا باستخدامها واعتمادها على موارد الغابات. كان هذا واضحاً في جميع الولايات السبع التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي أجريت من أجل وضع استراتيجية لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. على الرغم من عدم وجود بيانات أكثر شمولاً حول الاختلافات في استخدام الرجال والنساء للغابات، فإن المعلومات الكافية المتاحة تظهر أن المرأة الريفية تلعب أدواراً حاسمة في قطاع الغابات. ومن المعروف أن الأسر الريفية الفقيرة، على وجه الخصوص، لديها مستويات عالية من الاعتماد على الغابات؛ بما في ذلك الاعتماد على استخراج واستهلاك وبيع حطب الوقود وغيره من منتجات الغابات غير الخشبية والتي قد توفر ضمانًا حيويًا لكسب العيش. نظراً لأن النساء والفتيات غالبًا ما يتم تكليفهن بتلبية احتياجات الأسرة من المنتجات غير الزراعية، فإنهن يساهمن في استخراج الموارد من الغابة من أجل الغذاء والأعلاف وغير ذلك من المنتجات غير الخشبية المستخدمة لتلبية الاحتياجات اليومية وإدرار الدخل. ومع ذلك، وبسبب هذا الاعتماد، فإنهن أيضاً مهرة في زراعة هذه الموارد والحفاظ عليها.

قد تشارك المرأة في المشاريع المتعلقة بالغابات بل وتستفيد منها، ولكنها كثيراً ما تشارك في الحد الأدنى من عمليات التخطيط وصنع القرار. ومقارنة بالرجل، فإن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار التي تحدد إمكانية حصولها على الحقوق والموارد الغابية وحقوقها في الأصول بما في ذلك الأرض وغيرها من الممتلكات، أقل أهمية. وحتى إذا كانت المرأة تتمتع بحقوق متساوية على الورق، فإنها لا تعرف هذه الحقوق في كثير من الأحيان. تطالب العديد من المنظمات بحقوق متساوية للإناث والذكور، أو لديها خبير في النوع الاجتماعي في عملها و/أو لديها بعض البيانات في وثائق المنظمة حول كيفية اعتبار النوع الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها حتى يستفيد النساء والرجال على قدم المساواة. ونادراً ما تعقب هذه الالتزامات الموارد المالية اللازمة لتحويل الالتزامات إلى أنشطة فعلية وواقعية وعملية مع نتائج قابلة للقياس تتعلق بتحويل الوضع الراهن القائم فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. وفي السودان، أدت الدروس المستفادة من أفضل الممارسات في مجال الغابات الشعبية في السودان إلى إدخال تعديلات على مستوى السياسات وإقامة تعاون متبادل بين المسؤولين الحكوميين والهيئات غير الحكومية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

غالباً ما تتمتع النساء بمعرفة عالية التخصص بالأشجار والغابات من حيث تنوع الأنواع وإدارتها وحفظها واستخدامها. بالمقارنة مع الرجال، تميل معرفة المرأة إلى أن تكون أكثر ارتباطاً باستهلاك الأسر المعيشية للأغذية، بما في ذلك جمع حطب الوقود للطهي والصحة وهو أمر مهم بشكل خاص أثناء أزمات الغذاء وعادة ما تجمع النساء حطب الوقود للاستخدام المنزلي والقش للسياج والطعام والأدوية من أجل الأسرة وعلف الماشية. بينما تستهدف النساء عموماً تلبية الاحتياجات الغذائية والمعيشية لأسرهن، إلا أنهن يشاركن أيضاً في الأنشطة المدرة للدخل القائمة على الغابات لا سيما جمع ومعالجة وبيع منتجات الغابات غير الخشبية. على سبيل المثال، لطالما يتم جمع الصمغ العربي ومعالجته وتداوله من قبل النساء ومعالجتها والمتاجرة به من قبل النساء منذ فترة طويلة، ويمكن أن تتم معالجة منتجات الغابات لبيعها لاحقًا في الأسواق المحلية أو للاستخدام المنزلي بالقرب من منازلهن وبالتالي فهي مناسبة تمامًا للنساء اللواتي يجب عليهن الجمع بين الأنشطة المدرة للدخل والأعمال المنزلية. علاوة على ذلك، يستخدمن بعض أنواع الأخشاب في مستحضرات التجميل والزينة لاستهلاكهم الخاص وللسوق

2.1.3 المشاركة السياسية

إن إدماج المرأة ومشاركتها الفعالة في البرلمان لمؤشر رئيسي على وجود مجتمع مفتوح يقبل حق جميع الناس في الإسهام في تقرير مستقبلهم. كما يُعد وجود المرأة في صنع القرار أمراً بالغ الأهمية أيضاً في ضمان استيعاب احتياجاتها واهتماماتها وخبراتها الخاصة في عملية صنع القرار. وعلى الرغم من القيود الثقافية والاقتصادية الهائلة التي تعاني منها المرأة في السودان، فقد حدثت تغيرات إيجابية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي عام 2012، كانت المرأة تمثل 24.1% من أعضاء المجلس الوطني. وتمثل المرأة السودانية نسبة مئوية من المجلس الوطني أكبر من النسبة المئوية للعديد من الأمم الغربية. غير أن هذه النسبة المئوية لا تمثل عدد النساء في مناصب السلطة في جميع أنحاء البلاد. على الرغم من ذلك، فإن عدم المساواة بين الجنسين في السودان، لا سيما فيما يتعلق بتفاوت النساء عن الرجال في سوق العمل (تم الإبلاغ عن نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في العمل بنسبة 42.67% في عام 2019، وفقًا للبنك الدولي). حظيت المرأة بالاهتمام في المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن النساء في المناطق الحضرية أكثر مشاركة من الناحية السياسية بسبب ارتفاع معدل الأمية وفي بعض المناطق، فإن الأمية بين النساء أعلى من معدل آخر للإلمام بالقراءة والكتابة وقد تم الإبلاغ عن إجمالي البالغين (النسبة المئوية من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فما فوق) في السودان بنسبة 60.7% في عام 2018 وفقًا للبنك الدولي، حيث تم الإبلاغ عن نسبة الأميات البالغات 15عامًا فما فوق بنسبة 56.52% في عام 2018 ، التقاليد والعادات والأعراف تلعب دوراً

في منع النساء من ممارسة حقها في المواطنة حيث تعتبر السياسة قضايا ذكورية. كشفت هذه الدراسة أن النساء في ولايات النيل الأزرق ودارفور وجنوب كردفان أكثر أمية من الولايات الأخرى.

تشدد وثيقة الاستراتيجية هذه على تعميم منظور مراعاة النوع الاجتماعي لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة بما في ذلك بناء قدرات المجتمعات المحلية ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى لتمكينها من فهم المعلومات المتاحة وتمكين المجتمعات المحلية ولا سيما النساء من المشاركة في عمليات صنع القرار وبناء قدرات النساء الموهوبات وتوعية صانعي القرار والتصدي للقوالب النمطية المترسخة على أساس النوع الاجتماعي وتعزيز التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة العملية وتشجيع وضع إحصاءات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة لفهم الأنماط والاتجاهات وتتبعها ودعم المؤسسات الحكومية المعنية بالميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي من أجل تعزيز التركيز على التنفيذ.

3.1.3 الغابات في سياق السودان وحالة تدهورها

وفقاً لِ (Sunderlin et al. 2005)، أُعلِن عن أهمية الغابات لرفاه الفقراء بسبب أنواع السلع والخدمات التي توفرها. والغابات مهمة للفقراء ليس فقط بسبب أنواع السلع والخدمات التي يقدمونها ولكن أيضاً لأنها تميل إلى أن تكون حيث يوجد الفقراء. ووجدوا في دراستهم وجود ارتباط إيجابي كبير بين ارتفاع الغطاء الغابي الطبيعي وارتفاع معدل الفقر (النسبة المئوية للسكان الفقراء) وبين ارتفاع الغطاء الغابي وانخفاض كثافة الفقر (عدد الفقراء لكل وحدة). وتشمل هذه السلع والخدمات مجموعة واسعة التنوع من المنتجات للاستهلاك والبيع في المنازل والأراضي الزراعية الجديدة واستعادة خصوبة التربة في الأراضي البور المستخدمة في دورات الزراعة السويدية والحصول على المياه العذبة من خلال وظيفة الغابات كمستجمعات للمياه.

يمكن للغابات أن تؤدي أدواراً مختلفة في سبل كسب معيشة فقراء الريف. وهي توفر مصدر رزق منتظم للأشخاص الذين يعيشون في الغابات وبالقرب منها في شكل أغذية ووقود وعلف ومواد بناء وأدوية من بين منتجات أخرى. وتنويع مصادر الدخل مهم لفقراء الريف كوسيلة للتقليل إلى أدنى حد من التعرض للمخاطر (Ellis, 2000). ويضمن الطابع المفتوح لمساحات واسعة من الغابات العامة في البلدان النامية أن الفقراء كثيراً ما لا يواجهون عراقيل نسبية في الاستفادة من موارد الغابات (Sunderlin et al. 2005). وتشترك جميع الفوائد الموثقة في سمة مشتركة: فجميعها تتعلق بماهية الغابات التي تعتبر فقيرة جداً.

السودان هو ثالث أكبر دولة في أفريقيا وهو غني بتنوع موارد الغابات التي تشكل قاعدة للمساهمات الكبيرة في التنمية الاقتصادية. تتميز بالتنوع في المناطق الترابية والمناخية من الشمال إلى الجنوب حيث تشكل المناطق الصحراوية وشبه القاحلة ما يقرب من 50 % من مساحة البلاد. منطقة السافانا (40% من المساحة) هي الأغنى بالموارد الغابية والجزء الأكثر مأهولة بالسكان في السودان. يشكل التوسع الزراعي في السافانا العامل الرئيسي الذي يتسبب في إزالة وتدهور الغابات بمعدل 0.74% سنويًا. ومع ذلك، فإن الغابات التي يُعتقد أنها تغطي 29.4% من مساحة البلاد (قبل انفصال الجنوب)، تساهم بشكل كبير في القطاع التقليدي السائد الذي يدور حول الاستخدام التقليدي للأراضي (Nori, 2013). بعد انفصال جنوب السودان في يوليو 2011، أصبحت جمهورية السودان وفقًا لتصنيف منظمة الأغذية والزراعة دولة ذات غطاء غابي منخفض مع حوالي 11% من إجمالي مساحة سطحها تحت غطاء غابي. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على المنتجات والخدمات الغابية لا يزال كما كان قبل الانفصال. يتم احتواء مجال الغابات في السودان بشكل أساسي في الغابات المحجوزة (الحيازات الحكومية والشعبية) والغابات الطبيعية غير المحجوزة. تبلغ مساحة المزارع حوالي 13%من مساحة الغابات المحجوزة. وفقاً

للاستراتيجية القومية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات، فإن إزالة الغابات وتدهور الغابات / المراعي الناتجة عن الأنشطة المختلفة منذ عام 1900 إلى جانب الأسباب والدوافع الأخيرة لإزالة وتدهور الغابات، قلصت الغطاء الغابي للسودان من 34% في عام 1900 إلى 19% بحلول عام 2010. انفصال جنوب السودان عام 2011 أدى إلى مزيد من الانكماش في الغابات والغطاء الشجري في جمهورية السودان إلى حوالي 10%، مما جعلها دولة ذات غطاء غابي منخفض مع معدل إزالة الغابات السنوي بنسبة 2.2%.

أنشئت أنواع أخرى من حقوق وامتيازات الزراعة التعاقدية للمجتمعات المحلية التي تعيش داخل الغابات المحجوزة وحولها لتمكينها وتشجيعها على المشاركة في إنشاء الغابات وفي جمع وبيع المنتجات الغابية غير الخشبية. والاتفاقات بشأن هذه الحقوق في شكل شراكات بين الهيئة القومية للغابات والمجتمعات المحلية محددة في الوثيقة المكتوبة وقت حجز الغابات. أدى هذا النوع من الشراكة إلى مزيد من التعاون بين المجتمعات المحلية والهيئة القومية للغابات مما أدى إلى منافع وخدمات متبادلة مستدامة.

تعتبر مسألة حيازة الغابات جزءاً من مشاكل تنمية الغابات في السودان. تتخذ الترتيبات القائمة لحيازة الأراضي شكلين: الترتيبات القانونية والعرفية. هناك ثلاثة أنواع من أنظمة الحيازة محددة هي الحكومية والشعبية والملكية الخاصة. يخضع الجزء الأكبر لسيطرة الحكومة في حين أن المجتمعات المحلية والقطاع الخاص يملكان أراضي غابية محدودة. على مستوى المجتمعات المحلية، فإن معظم حقوق حيازة الغابات والشجر وموارد المراعي تأتي عادة من القوانين والتقاليد العرفية التي تستند عادة إلى الهياكل القبلية التي تعترف بها الحكومة. وتستند الممارسات الزراعية والأشجار والمراعي المرتبطة بها إلى الحيازات الصغيرة المخصصة للأسر المعيشية بينما تدار المراعي والمراعي في مساحات شاسعة كموارد مشتركة للرعي في إطار الحماية الحكومية. وغالباً ما تشكل هذه العلاقات القائمة على الإدارة التعاونية عائقا أمام تنمية الغابات والأشجار لأنها لا تنص بوضوح على حقوق الحيازة للمجتمع المحلي. وعليه، يجب إيجاد الحلول في السياسات والتشريعات التي تيسر المزيد من المجال لملكية قطاعات أخرى للأشجار (يمكن تسجيل الغابات الشعبية لضمان حق الملكية من جانب المجتمعات المحلية) لتعزيز تحسين الإدارة والحماية.

4.1.3 أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات

إن إزالة الغابات وتدهورها هما في الواقع التهديدان الرئيسيان لتنمية الغابات في السودان. ويتم الحصول على معلومات عن التغيرات في الغطاء الغابي والكتلة الحيوية والمناطق التي أزيلت منها الغابات من نتائج الحصر القومي المتتالية للغابات وصور الاستشعار عن بعد المأخوذة في مواقع مختلفة وكذلك من خلال دراسات استقصائية لاستهلاك المنتجات الغابية على المستوى القومي. يشير التقييم العلمي لحالة موارد الغابات لسنة 2010 إلى أن الغطاء الغابي قد انخفض من 76.4 مليون هكتار في عام 1990 إلى 70.0 مليون هكتار بحلول نهاية عام 2009. وتتبع الغابات ملامح التصنيف الإيكولوجي واتجاهات هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب حيث تأخذ الغابات شكل الغابات والأشجار المتناثرة والشجيرات في الشمال وفي الغابات الأكثر كثافة والغابات ذات الأشجار الأكبر في خليط من الأكاسيا والأشجار ذات الأوراق العريضة في الطرف الجنوبي للسافانا والمنطقة الجبلية. وتحدث أكبر معدلات إزالة للغابات في السافانا حيث يكون الاستخدام الرئيسي للأراضي للزراعة.

من الواضح تمامًا أن ما يعتبر مصدرًا للدخل للدولة اليوم سيكون مشكلة حقيقية للغد إذا لم يتم التحقق من دوافع التدهور هذه.

وتبين أن ثلاثة أنشطة رئيسية تمثل ضغطا حقيقيا على الموارد الطبيعية: فقد تم تحديد الزراعة والتعدين كمحركين رئيسيين للتدهور. وفقًا لعبد النور وتاج (التحليل الشامل لدوافع وأسباب إزالة وتدهور الغابات والمراعي 2018) شملت الدوافع الرئيسية إزالة وتدهور الغابات والمراعي ما يلي:

- الدوافع الديموغرافية: النزوح واللجوء والتجمعات السكانية والتوسع العمراني (التمدين) مما يعني زيادة الطلب على الزراعة وزيادة الضغط على الأراضي والغابات.
- الدوافع الاقتصادية: تنمية البنى التحتية والتعدين والتنقيب عن النفط واستخراجه. استخراج غير مستدام للأخشاب بما في ذلك قطع الأخشاب القانوني وغير القانوني والانتقائي لحطب الوقود وإنتاج الأخشاب وإنتاج الفحم النباتي والبناء والاستخدامات الأخرى والرعي الجائر والحرائق والقضايا القانونية والمؤسسية، فضلاً عن الاضطرابات الطبيعية الناتجة عن العوامل اللاأحيائية.
- الأسباب المؤسسية والسياساتية: التي تشوبها أوجه قصور في السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بحيازة الأراضي وحقوق ومسؤوليات الحصول على إدارة الموارد النازحين واللاجئين والكيانات الأخرى والافتقار إلى الحيازة المستقرة والمنصفة للغابات وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في خطط إدارة الغابات وتقاسم منافعها أو عدم كفاية هذه المشاركة وضعف إنفاذ القوانين. علاوة على ذلك، الأسباب والدوافع الثقافية التي تؤدي إلى إزالة وتدهور الغابات.

سلط عبد النور وتاج (التحليل الشامل لدوافع وأسباب إزالة وتدهور الغابات والمراعي 2018) الضوء على الأسباب والدوافع الكامنة وراء إزالة وتدهور الغابات والمراعي التي حددتها الدراسة ولخصتها في مجموعتين رئيسيتين:

- الأسباب البيئية الطبيعية (الاضطرابات الطبيعية) مثل تغير المناخ والفيضانات والرياح والتصحر.
- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر وعدم امتلاك الأراضي.

الدوافع والأسباب وراء إزالة وتدهور الغابات والمراعي التي حددها المبحوثون في هذه الدراسة تتماشى تماماً مع ما توصل إليه عبد النور وتاج (التحليل الشامل لدوافع وأسباب إزالة وتدهور الغابات والمراعي 2018) من بينها دوافع وأسباب رئيسية تتمثل في التوسع الزراعي واستخراج الحطب للطاقة والجفاف والرعي الجائر وصناعة الفحم (النيل الأزرق) والحرب (ولاية جنوب كردفان وجنوب دارفور).

أدى تصنيف أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات من حيث أهميتها النسبية إلى ما يلي: يُعد التوسع الزراعي أهم دافع يليه تطوير البنى التحتية للأراضي المترامية الأطراف الحضرية بتأثير إجمالي قدره 40% و15% و15% على التوالي. يقدر التأثير الإجمالي للتعدين بنسبة 10% والتنقيب عن النفط 10% واللاجئين والنازحين بنسبة 10% (عبد النور وتاج: التحليل الشامل لدوافع وأسباب إزالة وتدهور الغابات والمراعي 2018).

4. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي: الإطار المفاهيمي

1.4 النوع الاجتماعي:

يشير إلى السمات والفرص الاجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان وكذلك العلاقات بين النساء بعضهم البعض والعلاقات بين الرجال. هذه السمات والفرص والعلاقات مبنية اجتماعيًا ويتم تعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وهي محددة السياق/الوقت وقابلة للتغيير.

2.4 المساواة بين الجنسين:

تعني المساواة بين الجنسين خلق فرص متساوية للنساء والرجال من خلال السماح لهم بالمساهمة على قدم المساواة اقتصاديًا وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. ويعني ذلك أنه لن يُمنع أحد من بلوغ كامل إمكاناته بسبب النوع الاجتماعي ويُولى قيمة متساوية للأدوار المتباينة التي تؤديها المرأة والرجل في المجتمع. وقد تم تكريس مفهوم المساواة بين الجنسين كحق من حقوق الإنسان في عدد من الإعلانات والاتفاقيات، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو 20+المعنونة،" المستقبل الذي نصبو إليه"؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداوCEDAW) التي تقدم وصفاً شاملا لهذا الحق.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمر أساسي للتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، وكذلك للسلام والأمن. وقد أُحرز تقدم في السنوات الأخيرة لرفع مستوى المساواة بين الجنسين، غير أن احتمال حصول المرأة على الموارد الإنتاجية والطبيعية أو سيطرتها عليها لا يزال أقل. وهن أقل قدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة أو الخدمات المالية ويتلقون تعليماً وتدريباً ومشورة تقنية أقل. وهم يعانون أيضاً من العنف والاستغلال ويتلقون أجراً أقل على عملهم. وإلى أن يتم القضاء على أوجه عدم المساواة هذه، ستظل النساء، اللواتي يشكلن الجزء الأكبر من فقراء العالم، يعانين بشكل غير متناسب من الفقر ومن الأرجح أن يتحملن فرصا اقتصادية واجتماعية محدودة.

المساواة بين الجنسين
المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان .
لا تعني المساواة أن النساء والرجال سيصبحون متشابهين ولكن لن تعتمد حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم على ما إذا كانوا قد ولدوا ذكوراً أو إناثاً.

تتطلب المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك في مجال إدارة الغابات وجود مؤسسات تستجيب للفوارق بين الجنسين وحوكمة قوية ونظم قوية للمساءلة، فضلاً عن المشاركة الكاملة والمتساوية والطوعية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار. كما أن السياسات والتدابير المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي التي تعزز التحولات في العلاقات بين الجنسين من خلال معالجة الأسباب الكامنة والجذرية لعدم المساواة بين الجنسين أساسية أيضاً. ومن المهم ملاحظة أن الرجال يتعرضون أيضاً للقوالب النمطية المترسخة على أساس النوع الاجتماعي بشأن ما يفترض أن يفعلوه وكيف يفترض أن يتصرفوا مما قد يحد من خياراتهم الشخصية والمهنية. ولتحقيق المساواة الحقيقية، يجب على جميع الناس أن يدعموا تكافؤ الفرص في الحصول على الحقوق للنساء والرجال، فضلاً عن المشاركة الهامة وإشراك الرجال وتحفيزهم على أن يكونوا جزءاً من الحل.

وفي هذا السياق، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مهمان أيضاً لبرنامج الرد + (REDD+) نظراً لأن الرجال والنساء قد يواجهون آثار تغير المناخ وسياسات برنامج الرد + (REDD+) بشكل مختلف. وللنساء والرجال أدوار ومسؤوليات وأولويات مختلفة في المجتمعات المحلية، وبالتالي يمكن أن يشعروا بآثار استراتيجيات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات بشكل مختلف. وبالنظر إلى اعتماد المرأة على الموارد الطبيعية، فإنها قد تتأثر سلباً بسياسات تغير المناخ

المتعلقة ببرنامج الرد + (+REDD) التي قد تحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد الغابية (Gerung and Quesada 2009, Terry 2009).

من الأهمية بمكان ضمان معالجة الأبعاد الجندرية (أبعاد النوع الاجتماعي) في قضايا تغير المناخ وحقوق الملكية وإدارة الغابات وتوزيع فوائد الكربون لأن الاحتياجات والاستخدامات والمعارف المتمايزة بين الجنسين لها تأثير حاسم على سياسات وبرامج برنامج الرد + (+REDD) على أرض الواقع.

3.4 تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

لا يقتصر تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على إضافة النساء بل ينطوي على دراسة وإعادة تصور تجارب واهتمامات المرأة والرجل في عملية التنمية بطريقة تتحدى الهياكل الاجتماعية الموجودة وتضع المرأة والرجل على قدم المساواة. إنه ليس مثل التوازن بين الجنسين أو المساواة بين الجنسين. إنه يتجاوز إحصاء عدد النساء والرجال في الغرفة. ويتناول تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تقع في صميم المشروع أو السياسة أو العملية، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات أكثر تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. غير أنه لا يقتصر على إضافة مصطلحات عامة "سيولى اهتمام خاص للمرأة" أو "النظر في أنشطة المساواة بين الجنسين" في السياسات أو البرامج أو المشاريع، بل يتطلب تحليلاً سياسياً لاحتياجات النساء والرجال وأولوياتهم وأدوارهم وتجاربهم، فضلاً عن إدماج إجراءات محددة لمعالجة أي أوجه عدم مساواة بين الجنسين قد تنشأ عن هذا التحليل.

من الأهمية بمكان التأكد من أن مبادرات برنامج الرد + (+REDD) تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأدوار والتوقعات المختلفة لكل من النساء والرجال بطريقة مستدامة. والمشاريع التي لا تتضمن تقييماً جندرياً قوياً من شأنها أن تعزز التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي الذي له آثار سلبية واضحة على البيئة وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4.4 النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (+REDD)

الغابات ليست بالوعة أساسية للكربون فحسب، بل إنها توفر أيضاً سبل كسب العيش والدخل لأكثر من 1.6 بليون من فقراء العالم. والواقع أن أفقر فقراء العالم غالباً ما يكونون من الناس الذين يعتمدون على الغابات، وهؤلاء هم من النساء على نحو غير متناسب.

إن طبيعة النوع الاجتماعي (الطبيعة الجندرية) لاستخدام الموارد والوصول إليها والسيطرة عليها والمسؤولية فيما يتعلق بالأشجار والغابات معقدة للغاية (Rocheleau and Edmunds; 1997). وكثيراً ما تستند حقوق المرأة إلى قوانين وممارسات عرفية قابلة للتفاوض. وعلى الرغم من وجود العديد من الخطابات بشأن قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في السياسات الوطنية والدولية، فإنها لا تترجم إلى حقائق على أرض الواقع. وتكمن المشكلة في صياغة السياسات وتنفيذها بعد ذلك. ويشكل الافتقار إلى البيانات والمعلومات والمنهجيات المفصلة التي تراعي الفوارق بين الجنسين العوائق الرئيسية (البنك الدولي؛ 2002).

قد تحد القواعد والأعراف الاجتماعية من قدرة المرأة على التعبير الحر في الاجتماعات العامة مما قد يعوق مشاركتها في المشاورات المجتمعية أو في صنع القرار. إن معالجة الاحتياجات والأولويات المتباينة للرجال والنساء والفتيان والفتيات في وضع سياسات وخطط وبرامج برنامج الرد + (+REDD) هي النهج المناسب من منظور حقوق الإنسان، وهو ما يبرره أيضاً من وجهة النظر الاقتصادية، لأنه يؤدي إلى تدخلات أكثر كفاءة وفعالية من حيث تكلفة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة

وتدهور الغابات. ومن خلال الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تضمن برنامج الرد + (+REDD) المراعية لمنظور مراعاة النوع الاجتماعي تلبية احتياجات الرجال والنساء.

وقد أظهرت الدراسات باستمرار أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران حيويان للاستدامة البيئية، فضلاً عن العناصر اللازمة للاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتكيف بنجاح مع آثار تغير المناخ. وفي تقييم الاحتياجات والدراسة الاستقصائية لأصحاب المصلحة، تبيّن أن المرأة تجلب خبرات فريدة ومهارات قيمة للتخفيف من مخاطر تغير المناخ. ومن خلال الاعتراف بالقدرات الفريدة للمرأة وتعزيزها، يمكن للمرء أن يعزز في الوقت نفسه قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وأن يعزز المساواة بين الجنسين.

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي هو استراتيجية أدرجت رسمياً في منهاج عمل بيجين في عام 1995، ويحددها في أغلب الأحيان تفسير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لمصطلح " تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي" لسنة 1997:

" تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة والرجل على أي إجراء مقرر، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في أي مجال وعلى جميع المستويات. وهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب النساء والرجال على حدٍ سواء بُعداً أساسياً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يستفيد منها النساء والرجال على قدم المساواة ولا يستمر عدم

كثيراً ما يكون للنساء والرجال أدوار وتجارب مختلفة في المجتمعات الغابية، ويقدمون مدخلات حاسمة في تدخلات السياسات والمجال الذي سيمكّن من تحقيق نجاح طويل الأجل في برنامج الرد + (+REDD) في الحقل. ومع ذلك، فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحواجز القانونية غالباً ما تعني أن المرأة (والفئات المهمشة الأخرى، مثل الشعوب الأصلية والفقراء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة) مستبعدة من المشاركة الكاملة في برنامج الرد + (+REDD). ومن المهم بذل جهود مدروسة ومحددة الهدف لضمان أن تكون إجراءات برنامج الرد + (+REDD) شاملة ومنصفة ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي -سواء في السياسة العامة أو في الممارسة العملية.

في حين أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة معترف بهما على نطاق واسع كعاملين حافزين للتنمية المستدامة، لا تزال جهود كثيرة تركز على الدعوة والأنشطة المنعزلة. ويتمثل التحدي في إقامة تحالفات بين المساواة بين الجنسين وكل سياسة وبرنامج للتنمية المستدامة. وهذا يشمل الغابات، باعتبارها نظاماً إيكولوجياً رئيسياً يدعم سبل كسب العيش المحلية والاقتصادات الوطنية والتصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. وباعتبارها استراتيجية ناشئة للتخفيف من آثار تغير المناخ، فإن برنامج الرد + (+REDD) لديه القدرة على تعزيز وتحسين حالة النساء المنتقدات لبرنامج الرد + (+REDD) ويجادلون بأن المبادرة المعززة يجب أن تتجاوز الأهداف التي تركز على المناخ لتشمل توفير سبل كسب العيش والفوائد الاجتماعية والبيئية للأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، ويجب أن تكفل حماية حقوقهم. وهي تدعو إلى ضرورة النظر في الإنصاف، بما في ذلك التوزيع العادل للفوائد بين البلدان والمجموعات وداخلها.

بعض تجارب تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

غانا: سعى مناصرو نهج الدعوة إلى المساواة بين الجنسين عموماً إلى تبديد الفكرة القائلة بأن المساواة بين الجنسين تتعلق بالمرأة فقط وأن الغابات لا تهم إلا الرجال. وبالنظر إلى السياق الثقافي والاجتماعي وكيفية النظر إلى أدوار الجنسين، فإن إشراك الرجال في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ودعمها لأمر بالغ الأهمية، لأنه من شأن ذلك أن يزيد بشكل كبير من نجاح وفعالية التدخلات. حيث كانت المشاركة مع الأجهزة الحكومية الرئيسية ولا سيما هيئة الغابات عنصراً حاسماً في استراتيجية خارطة الطريق المتعلقة الخاصة بالنوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (+REDD) في غانا.

أوغندا: حيث إن تحديد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الرئيسية وإشراك أصحاب المصلحة في العمليات التشاركية في أوغندا كان عنصراً هاماً في استراتيجية خارطة الطريق المتعلقة الخاصة بالنوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (+REDD)،

ومحورياً لإدماج مفهوم تعميم منظور مراعاة النوع الاجتماعي كضمان في الاستراتيجية الوطنية لبرنامج الرد + (REDD+). كان القصد من عملية خارطة الطريق هو تعزيز فهم الاعتبارات المراعية للنوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+)، وإعداد الاستراتيجية الوطنية لبرنامج الرد + (REDD+) حتى يتسنَ الاستجابة للمنظور المراعي للنوع الاجتماعي فضلاً عن الاعتراف بالقوالب النمطية المترسخة على أساس النوع الاجتماعي في قطاع الغابات في أوغندا وفي إدارة الموارد الطبيعية على نطاق أوسع.

حوض الكنغو (أفريقيا الوسطى والكونغو والكاميرون): لم تتوصل الدراسات المتعلقة بالسياسات سوى القليل من المشاركة من جانب المرأة بطرق ذات مغزى وقلة الفهم أو القدرة على وضع استراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي. في دراسة للسياسة الوطنية المتعلقة ببرنامج الرد + (REDD+) وتخفيف وطأة تغير المناخ في ثلاثة بلدان في حوض الكونغو (أفريقيا الوسطى والكونغو والكاميرون)، توصل بيتش براون (Peach Brown, 2011) إلى أن النساء لم يكن لديهن سوى القليل من المشاركة في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ أو برنامج الرد + (REDD+)، بما في ذلك مشاركتها في إعداد وثائق السياسات المبكرة. ومع ذلك ففي خطة الاستعداد والتأهب لبرنامج الرد + (REDD+) التي وضعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان هناك تأكيد بأن الأبعاد الجندرية ستعالج في القرارات المقبلة المتعلقة بإدارة الغابات الشعبية وتوزيع المنافع.

1.4.4 الروابط بين الغابات والنوع الاجتماعي

يرتبط مصير الغابات ارتباطاً وثيقاً بقضايا النوع الاجتماعي. في المناطق الريفية، تضطلع المرأة بأدوار حاسمة داخل الغابات بوصفها كمستخدمة ووصية: فمعرفة المرأة وممارساتها في مجال الغابات تدعم كلاً من اقتصادات الأسرة المعيشية والنُظُم الإيكولوجية السليمة. ومع ذلك، فإن الغابات قطاع يهيمن عليه الذكور، حيث يقود الرجال القرارات الاقتصادية والسياسية الرئيسية المتعلقة بالغابات. ومما يزيد من تفاقم هذه المفارقة استمرار الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في سياسات الغابات وجهود إدارتها والإسهام فيها والاستفادة منها.

السبيل الوحيد للمضي قدماً هو، أولاً، الاعتراف بالمعارف والمهارات والأدوار المختلفة للنساء والرجال في موارد الغابات وإدارتها وإدماج هذه المنظورات المراعية للنوع الاجتماعي في السياسات والبرامج. من شأن هذه العلاقة بين الغابات والمساواة بين الجنسين تحقيق أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد.

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، بما في ذلك الغاية 5.5 (كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة)، الغاية 5. أ (الغاية 5.أ: القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية)، والغاية 5. ج (اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات).

الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره)، بما في ذلك الغاية 13. ب (تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة)؛ وهدف التنمية المستدامة 15 (الحياة في البر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي)، بما في ذلك الغاية 15.2 (تعزيز

تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة التشجير على الصعيد العالمي بحلول عام 2020).

بما أن الفجوات والحواجز بين الجنسين تستند إلى العديد من القضايا، فإن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لا يمكن أن يكون نشاطاً لمرة واحدة. إنها بالأحرى مشكلة شاملة، مع اتباع نقاط دخول متعددة.

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي.

2.4.4 إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط بين الغابات والجنسين

بالمثل، يتعيَن على الحكومات إنشاء آليات مؤسسية لضمان مراعاة هذه المنظورات المراعية للنوع الاجتماعي في السياسة الوطنية والإطار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، أنشأت كمبوديا في عام 2014 مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات معنية بشؤون النوع الاجتماعي لتوجيه عملية وضع سياساتها الحالية المتعلقة بالغابات والمناخ. وبالمثل، أنشأت حكومة غانا مجوعة عمل فرعية معنية بشؤون النوع الاجتماعي لتعزيز عملية سياساتها المتعلقة ببرنامج الرد + (REDD+)، التي أسفرت عن خطة العمل المتعلقة بشؤون النوع الاجتماعي برنامج الرد + (REDD+) لسنة 2015 التي تعالج الحواجز بين الجنسين التي تعترض المسائل المتصلة بالغابات. واقترحت الحكومة أن تكون مقاطعة لام دونغ رائدة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في خطة عمل إقليمية بشأن برنامج الرد + (REDD+)، مما أدى إلى وضع نموذج تتبعه المقاطعات الأخرى. كان لهذه الآليات المؤسسية عدد كبير من التأثيرات، فهي تعمل على زيادة وعي الحكومة بقضايا النوع الاجتماعي، وإجراء دراسات استقصائية لتغذية المداولات المتعلقة بالسياسات وتنظم دورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية وإدراج معايير النوع الاجتماعي في السياسة العامة. وهي بشكل أساسي منظور النوع الاجتماعي في الحوكمة الوطنية بينما يساعد في نفس الوقت على رصد استجابة النوع الاجتماعي للسياسات والبرامج التي ساهمت في ذلك.

5.4 السياسات الوطنية والأطر القانونية

1.5.4 السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

من شأن وجود السياسات والأطر القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على المستويين القومي والولائي المساعدة على تهيئة بيئة تمكينية داعمة للنوع الاجتماعي.

بدأت حقوق المرأة والمساواة في عام 1907 مع افتتاح أول مدرسة للبنات في السودان لتعزيز المساواة في الحصول على التعليم للبنين والبنات. توفر الاستراتيجية ربع القرنية القومية (2031-2007) نقطة مرجعية للخطط الخمسية المتعاقبة خلال هذه الفترة. تستهدف الاستراتيجية جميع السودانيين في جميع أنحاء البلاد وتبحث عن حياة كريمة وعدالة لهم (المادة 5). "الشرف والكرامة والوحدة والمشاركة الكاملة" من ضمن القيم الرائدة.

وتعزز الاستراتيجية الاقتصادية" العدالة" والمساواة "في توزيع الثروة وفرص العمل على أساس" المزايا الشخصية " دون عزل أو إقصاء.

تتعهد استراتيجية بناء القدرات وتحسين المجتمع المحلي بتكافؤ الفرص في الحصول على تعليم ممتاز في بيئة صحية للجميع.

تدرك الجمعية السودانية لحماية البيئة التحدي المتمثل في تنشيط القطاع النسوي وتطوير قدرة المرأة على لعب نشط في بناء الأسرة والمجتمع.

تستهدف أهداف استراتيجية الرعاية الاجتماعية والتنمية المرأة وتبرز أهمية "تعزيز دور المرأة كشريك في بناء المجتمع" و "حشد المرأة للمشاركة في التنمية المستدامة."

كما تهدف الاستراتيجية السكانية إلى دعم عملية تمكين المرأة وضمان الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وتعزيز دورها في نشر ثقافة السلام.

وفي ضوء الاستراتيجية ربع القرنية القومية (2031-2007) والأطر القانونية الدولية والوطنية، وُضعت العديد من السياسات والإجراءات القطاعية.

ركزت السياسة الوطنية لتمكين وريادة المرأة (2007 /2018) على ركائز تمكين المرأة: التعليم والصحة والبيئة والمشاركة السياسية والسلام وحل النزاعات والتمكين الاقتصادي وحقوق الإنسان. التغيير الديموغرافي والتعبئة الاجتماعية بالإضافة إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وغيرها من التحديات مثل البعد البيئي وانفجار المعرفة والتكنولوجيا، تمت مراجعة استراتيجية تمكين المرأة لسنة 2007 في عام 2018 مع الإشارة إلى وثيقة حقوق ومسؤوليات المواطن الواردة في دستور السودان الانتقالي والاستراتيجية ربع القرنية القومية (2031-2007) وأهداف التنمية المستدامة (2030-2015) وأجندة أفريقيا (ألفان وثلاثة وستون) الاستراتيجية القومية للسكان (2012) وجميع الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها حكومة السودان.

2.5.4 سياسات الغابات والإطار القانوني

أدرك السودان الحاجة إلى التحكم في استخدام موارد الغابات منذ بداية القرن العشرين. تم تلخيص الخطط والاستراتيجيات التنموية والبيئية الوطنية المُحدَثة والتشريعات جنبًا إلى جنب مع التشريعات دون الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالبيئة وبرنامج الرد + (REDD+) والضمانات التي صادقت عليها حكومة السودان في الجدول (1) (الاستراتيجية القومية السودانية لبرنامج الرد + (REDD+) لسنة 2018).

الجدول رقم - 1 الاستراتيجيات والتشريعات القومية الرئيسية للتنمية والبيئة والتشريعات الولائية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صدقت عليها حكومة السودان

م	الموضوع	السنة
الاستراتيجيات والتشريعات القومية		
1	قانون حماية البيئة	2001
2	دستور السودان القومي الانتقالي	2005
3	سياسة الغابات	2006
4	الاستراتيجية القومية الربع قرنية	2031 - 2007
5	قانون الاستثمار	2013
6	برنامج السودان القومي للاستثمار الزراعي(NAIP)	2020 - 2015
7	قانون تنظيم المحافظة على المراعي وتنمية الموارد العلفية	2015
8	قانون السلامة الحيوية القومي رقم (15)	2015
9	الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر	2016
10	لائحة تنظيم استغلال المعادن	2016
11	قانون تنمية الثروة المعدنية	2017
12	دليل شروط وأحكام السلامة البيئية والصحة المهنية في قطاع المعادن	2017
13	دليل شروط وأحكام السلامة والصحة المهنية في قطاع التعدين التقليدي	2017
14	المسؤولية المجتمعية للشركات في قطاع المعادن	2017
15	الدستور القومي الدائم للسودان قيد الصياغة	2018
16	قوانين وسياسات حيازة الأراضي	
التشريعات الولائية		
1	قانون حماية وترقية البيئة بولاية القضارف	2007
2	قانون حماية وترقية البيئة بولاية الخرطوم	2010 - 2008

م	الموضوع	السنة
3	قانون حماية البيئة بولاية شمال دارفور	2009
4	قانون استخدام أراضي بولاية شمال دارفور	2009
5	قانون مكافحة التصحر بولاية شمال دارفور	2012
6	قانون الأحزمة الشجرية الواقية ومصدات الرياح بولاية شمال دارفور	2013
7	قانون حماية وترقية البيئة الحضرية رقم (17) بولاية شمال كردفان	2016
8	قانون ولاية النيل الأزرق الذي يلزم المزارعين بزراعة الأشجار في 10% من الأراضي الزراعية المطرية و5% من الأراضي المروية تماشياً مع أحكام القانون الاتحادي.	2018
الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صادق عليها السودان		
1	بيان مبادئ الغابات من جدول أعمال القرن 21	1992
2	معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات SFM	2001
3	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)	2001
4	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا (CAADP)	2003
5	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(UNCCD)	1992
6	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)	1993
7	اتفاقية جديدة لمكافحة التصحرNew UNCCD	2030 - 2018
8	اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي (CBD)	1992
9	بروتوكول كيوتو	1997
10	اتفاقية باريس لسنة 2015	2017

الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD) وخطة العمل لسنة 2018 Source: *Sudan National REDD+ Strategy 2018*

أقرت الاستراتيجية القومية السودانية لبرنامج الرد + (+REDD) لسنة 2018 بأهمية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وذلك ضماناً للوفاء بمعايير الضمانات الدولية ومراعاة اعتبارات الفروق بين الجنسين بالقدر الذي يكفل أيضاً بأن البيانات المنتجة لتسليط الضوء على أفضل الممارسات ووضع مبادئ توجيهية لإدماج منظور النوع الاجتماعي منذ البداية.

5. الأساليب المنهجية

أسفرت هذه التجارب المتعددة الأوجه لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مبادرات السياسة العامة والمشاريع وصكوك التمويل المتعلقة بالغابات وتغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج الرد + (+REDD)، عن ثروة من الدروس المستفادة التي يجري تجميعها وبثها. وفي عام 2015، نظمت مبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (UN-REDD) بالتعاون مع البنك الدولي حدثًا مشتركًا لأصحاب المصلحة المتعددين لدراسة الإجراءات الملموسة للإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في برنامج الرد + (+REDD). وفي الآونة الأخيرة، نشر برنامج الرد + (+REDD) التابع للأمم المتحدة ورقة عن الدروس المستفادة بشأن قضايا النوع الاجتماعي برنامج الرد + (+REDD) في أمريكا اللاتينية، حيث تم جمع وتحليل التجارب المستمدة من شيلي وإكوادور وبنما وبيرو. من شأن هذا الرصيد المعرفي توجيه الممارسين في مجال التنمية إلى كسر الحواجز بين الجنسين حول إدارة الموارد الطبيعية بطريقة عملية. كما يوضح الدينامية التحويلية التي تضفيها المساواة بين الجنسين على أي عملية لأداة التنمية المستدامة لتوجيه تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على امتداد دورة السياسات المتعلقة ببرنامج الرد + (+REDD) التي توفر" قائمة "بالأنشطة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وأمثلة ملموسة ومؤشرات جندرية محتملة لرصد التقدم المحرز وتقييم النجاح.

استنادا إلى جميع هذه التجارب والدروس المستفادة، أصدر برنامج الرد + (+REDD) التابع للأمم المتحدة أداة عملية المنحى لتوجيه تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على امتداد دورة السياسات المتعلقة ببرنامج الرد + (+REDD). تم تنظيم هذا الموجز المنهجي حول النوع الاجتماعي عبر خمسة مسارات رئيسية: (1) تحليلات النوع الاجتماعي (2) التوعية وبناء

القدرات (3) المشاركة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي (4) التخطيط والرصد المراعي لمنظور النوع الاجتماعي (5) إدارة المعرفة حول النوع الاجتماعي. بالنسبة لكل مسار، فإنه يوفر "قائمة" بالأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي وأمثلة ملموسة ومؤشرات جندرية محتملة لرصد التقدم وتقييم النجاح. وتهدف هذه الأداة المنهجية إلى نقل العمل الوطني المتعلق بشأن النوع الاجتماعي من المناصرة /الدعوة – التي سادت حتى الآن – إلى التأثير على كيفية تصميم السياسات والبرامج وتنقيحها واعتمادها وتنفيذها ورصدها. وهو يتجاوز العمل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين (مثل التوعية الأساسية و" عدم إلحاق الضرر ") إلى تحقيق سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين بدلا من ذلك – ومن خلال هذه السياسات، تعزيز حماية الغابات، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز سبل كسب العيش المحلية.

" بوسع استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع الغابات المساعدة في معالجة الآثار غير العادلة وعدم تكافؤ الفرص والفقر"

في السودان، غالباً ما تحدد التقاليد والثقافة مسبقاً سلوك الذكور أو الإناث وعلاقات القوة وتحدد من سيلعب الأدوار في المجتمع؛ نتيجة لذلك، يختبر الرجال والنساء بيئتهم بشكل مختلف تمامًا. يتمثل أحد الأسباب المنطقية المهمة للاستراتيجية في الحاجة إلى ضمان أن يتجنب قطاع الغابات وصناع القرار بوعي الآثار غير العادلة، ويعززون بوعي الفرص المتكافئة لجميع المواطنين، دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي أو القدرة أو العمر أو العرق أو الإثنية أو غير ذلك من عوامل اللاوعي أو العوامل المحددة ثقافياً. تتوقف القدرة على القيام بذلك على مستوى الوعي بقضايا وشواغل النوع الاجتماعي والنظر بعين فاحصة للظروف الجديدة التي تنشأ في العملية المعقدة لتخطيط خدمات الغابات في هذا القطاع وتوفيرها واستدامتها. سيساعد ذلك على معالجة أهداف الفقر الأوسع نطاقاً وتوجيه الأنشطة القطاعية على نحو أفضل.

ومن الأمثلة على ذلك الغابات المخصصة للإنتاج، التي تتناول تكوين الثروة والوصول إلى وسائل الإنتاج والسيطرة عليها، والتي تهيمن عليها فئات معينة. تكفل الاستراتيجية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي استفادة النساء والفئات المهمشة الأخرى من هذا البعد الهام لخدمات الغابات عن طريق استحداث برامج محددة الأهداف وخطوط ائتمان خاصة، ودعم المشاركة الجماعية للفقراء بوصفهم مستثمرين وفي صنع القرار.

"" من شأن استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي توفير فرصة لتوليف أفضل الممارسات""

على مستوى السياسات والاستراتيجيات والتنفيذ، هناك أمثلة على أفضل الممارسات لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في التدخلات المتعلقة بالغابات. تبنى السودان الممارسات الجيدة على المستوى التنفيذي، مع أفضل الممارسات في مجال الغابات في بعض الولايات. من شأن استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+) أن تتيح فرصة لتجميع الدروس ووضع مؤشرات لتكرار الممارسات الجيدة على جميع المستويات في السودان.

1.5 الإطار المفاهيمي

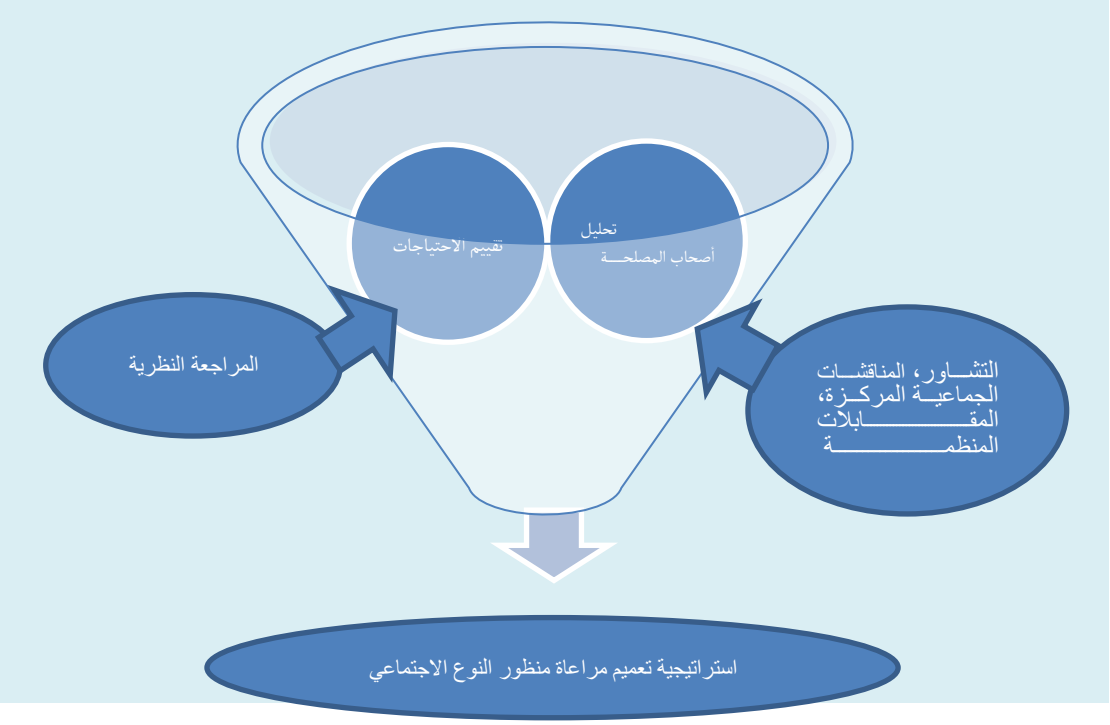

الشكل رقم1 الإطار المفاهيمي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

يتألف الإطار المنهجي من عدد من الخطوات لتقييم احتياجات المجتمعات المحلية (النساء والرجال) وثغراتها وأولوياتها. وعلاوة على ذلك، يهدف إلى استكشاف مكونات الاستراتيجية والتأكد من أن أي إجراءات أو تدخلات مستقبلية يتم اتخاذها في نهاية المطاف بما يتماشى مع الاحتياجات التي أعرب عنها المجتمع. علاوة على ذلك، سعت الاستشارات أيضاً إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة والمجموعات وأفراد المجتمع لضمان دعمهم لتنفيذ الاستراتيجية وإجراءاتها اللاحقة.

وقد أجري التحليل لفهم الكيفية التي يمكن بها تلبية الأولويات والاحتياجات والقيود المحلية في صياغة استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وتنفيذها.

أُجري تحليل النوع الاجتماعي (كجزء من تقييم الاحتياجات وتحليل أصحاب المصلحة) أثناء تصميم الاستراتيجية لتحديد السياسات/الاستراتيجيات الوطنية والسياق المحلي الذي يعمل فيه أصحاب المصلحة حول مختلف الموارد الحرجية والطبيعية بما في ذلك أنشطة برنامج الرد + (REDD+). وسيحلل هذا التقييم أيضاً أدوار أصحاب المصلحة واحتياجاتهم وأولوياتهم وفرصهم في سياقهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وساعدت في تحديد الفروق بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والتحكم فيها؛ ديناميات السلطة بين النساء والرجال؛ ومختلف أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفرص التي يواجهها الرجال والنساء في المناطق التي يحتمل أن تتأثر و / أو تتأثر بأي استراتيجية أو تدخل معين. كما ستوفر بيانات خط أساس مفصلة للرصد.

تم تقسيم تحليل البيانات إلى جزأين؛ الجزء الأول هو البيانات التي تم جمعها من عواصم الولايات والمحليات المختارة، بينما تناول الجزء الثاني الردود التي تم جمعها من استبيان المجتمع. وشملت العناصر الرئيسية لتحليل عواصم الولايات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية والفوائد المستمدة من الغابات، في حين أشارت أنشطة المحليات إلى الأنشطة الاقتصادية والفوائد المستمدة من الغابات وقضايا حيازة الأراضي وتوفير الخدمات الاجتماعية ومستوى تغطية الخدمات، انظر المرفق (1).

6. نتائج تحليل أصحاب المصلحة وتقييم الاحتياجات

أجري تحليل أصحاب المصلحة ومسح تقييم الاحتياجات في الولايات السبع المختارة التي تمثل منطقة الدراسة (مارس 2019). غطت الدراسة محليتين من كل ولاية من الولايات السبع التي تشكل منطقة دراسة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي (وهي النيل الأزرق، وجنوب وغرب كردفان، ووسط وجنوب دارفور، والقضارف، وسنار). وقد اتبع في اختيار المحليات الأربعة عشر نفس المعايير المطبقة في اختيار الولايات السبع، وبعبارة أخرى، تعتبر هذه المحليات نسبياً مناطق غنية بالغابات. وقد تم اختيار وحدتين إداريتين من كل منطقة لإجراء المسح. ويتوقف النهج المتبع في إعداد هذه الاستراتيجية المقترحة على عملية تشاور واسعة النطاق.

تم استشارة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، الجدول 2، من خلال المقابلات المباشرة. كما تم استشارة قادة المجتمع مثل زعماء الإدارة الأهلية والزعماء الدينيين واللجان الشعبية. وقد أبدى المبحوثون من كلا الجنسين على مستوى القرى وجهات نظرهم حول القضايا التي تتعلق بالاستراتيجية المقترحة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول أصحاب المصلحة وقادة المجتمع والمبحوثين الريفيين في تقرير تقييم الاحتياجات وتقرير تحليل أصحاب المصلحة. ويعتبر هذان التقريران مرفقات قائمة بذاتها لهذا التقرير.

الجدول رقم - 2 استشارة القطاع العام والقطاع غير الحكومي في الولايات السبع

القطاع العام	القطاع غير الحكومي
حكومات الولايات ومجالس التخطيط الاستراتيجي والهيئة القومية للغابات والإدارة العامة للمراعي والعلف ووزارات؛ المالية، الزراعة، الثروة الحيوانية، الضمان الاجتماعي والعمل	أعضاء المجتمع والإدارة الأهلية واللجان الشعبية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والاتحادات النسوية

الجدول رقم3 - عدد المبحوثين من القطاع غير الحكومي في مناطق الدراسة

الولايـــــــة	المنظمات غير الحكومية	وكالات الأمم المتحدة	رجال الدين	الإدارة الأهلية	اللجان الشعبية	الاتحادات النسائية	القطاع الخاص
جنوب كردفان	6	2	3	3	2	2	9
غرب كردفان	7	2	3	2	2	2	4
وسط دارفور	3	1	7	4	2	2	4
جنوب دارفور	1	0	5	4	2	2	-
النيل الأزرق	6	5	5	5	2	2	3
سنـــــــــار	7	2	2	7	2	2	2
القضـــــارف	5	0	6	5	2	2	3

الجدول رقم - 4 عدد المبحوثين في مناطق الدراسة

نمرة	الولاية	المجتمع الريفي		القطاع العام	القطاع غير الحكومي
		إناث	ذكور		

1.	**جنوب كردفان**	61	40	5	27
2.	**غرب كردفان**	60	40	6	22
3.	**وسط دارفور**	60	40	7	23
4.	**جنوب دارفور**	60	40	5	14
5.	**النيل الأزرق**	60	40	7	28
6.	**سنـــــــــار**	60	43	7	23
7	**القضـــــارف**	61	40	8	24
المجمـــــــــــــــوع		**421**	**283**	**45**	**161**

1.6 آراء أصحاب المصلحة بشأن الاستراتيجية المقترحة

طُلب من مؤسسات القطاع العام السبع (21.1 %) من جميع أصحاب المصلحة (المبحوثين الرئيسيين) الذين أجريت مقابلات شخصية معهم باستثناء المجتمع الريفي في الولايات السبع الرد على النقاط التالية:

- العقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين.
- المقترحات الرامية إلى حل هذه العقبات.
- ما الذي ينبغي أن تتناوله الاستراتيجية المقترحة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؟

1.1.6 آراء القطاع العام (تمت مقابلة 38 مشاركًا يمثلون القطاعات العامة المختلفة)

فيما يتعلق بالعقبات، أفاد 33.08% من المبحوثين من القطاع العام البالغ عددهم 38 في جميع الولايات إن التقاليد والعادات والثقافة هي إحدى العقبات الرئيسية، في حين أجاب 75% من المبحوثين من منسوبي الهيئة القومية للغابات إن الرجال يهيمنون وهم صناع القرار الرئيسيون. وقال 23.95 % من المبحوثين إن السياسات الحالية وإنفاذ القوانين والأنظمة جزء من التحديات. يبدو أن الالتزام الأسري والاجتماعي سبب في إعاقة مشاركة المرأة يمثل آراء 14.3% من المبحوثين. تم تحديد الغابات كمصدر للدخل والطاقة من قبل جميع المبحوثين تقريبًا. يُعد الأمن والعنف ضد المرأة من العوامل المؤدية إلى عدم المساواة بين النساء وخاصة في جبل مرة / ولاية وسط دارفور.

كانت اقتراحات المبحوثين للحلول على النحو التالي: إجراء برامج التدريب والتوعية حول النوع الاجتماعي والإنتاج والاستثمار، شراكة المجتمع مع الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتخطيط استخدام الأراضي وتعزيز خدمات الإرشاد بالهيئة القومية للغابات.

يمكن أن يتم تعزيز الاستراتيجية المقترحة من خلال الاعتراف بالاختلافات الثقافية والاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي وشواغل الغابات والإنصاف واتخاذ القرارات بشأن الحقوق والحصول على الأراضي وتمكين المرأة.

2.1.6 آراء القطاع غير الحكومي (161) مبحوثاً يمثلون 6 قطاعات)

كان من بين أصحاب المصلحة من القطاع غير الحكومي تجار المنتجات الغابية غير الخشبية. ويمثل هؤلاء التجار الأعمال التجارية الصغيرة التي تعمل على مستوى القرى. البعض يشتري الفواكه والصمغ العربي. أفاد 83.3 % من المبحوثين أن الرجال والنساء يجمعون المنتجات، في حين أجاب 16.7% أن الرجال فقط يجمعون المنتجات ويستفيدون من أشجار الهشاب للحصول على الصمغ العربي. اتفق جميع المبحوثين على أن المنتجات يتم جمعها بالطرق.

1.3.1.6 آراء الإناث (أجريت مقابلات مع 421 امرأة من المجتمع الريفي في الولايات السبع)

وأبرزت النساء أربع أولويات رئيسية لم تدمج بعد في تصميم أنشطة برنامج الرد + (+REDD): الحصول على المدخلات الزراعية التي تبين مدى أهمية الزراعة بالنسبة لسبل كسب عيش هؤلاء الناس، وأصبحت المرأة تدرك أهمية المنح الصغيرة، وهذا يكفل أن تصبح هذه المجتمعات المحلية جزءاً من الاقتصاد النقدي لبلدانها، ويبدو أن طلب أنشطة الأعمال التجارية للمرأة أقرب إلى المنح الصغيرة ولكنه يتفاوت في تحديد مجال النشاط، مما يشير إلى أن بعض النساء على استعداد للعمل في التجارة إذا توفر الدعم المالي. وعلى الرغم من عدم ذكر نوع معين من الحرف اليدوية، من الجيد استخدام نوع من المهارات لتحسين معيشة الأسرة، وتوفير وسائل النقل ومطاحن الحبوب وسهولة الوصول إلى أسطوانات غاز الطهي، مما يساعد النساء على إكمال مهامهن بأقل قدر من المعاناة. الطلب على سلالات الألبان من الماعز هو اقتراح موضوعي ويظهر أن السلالة المحلية الحالية من الماعز لم تعد تلبي احتياجات هذه العائلات من الحليب. ويشير التمثيل في اللجان المحلية وملكية الإذاعة إلى أن بعض النساء يشاركن في الشؤون المجتمعية ويمكنهن أيضاً التواصل مع الآخرين عن طريق الإذاعة.

2.3.1.6 آراء الذكور (أجريت مقابلات مع 238 رجلاً من المجتمع الريفي في الولايات السبع)

سلط الرجال الضوء على أولوياتهم الرئيسية في مجال التوعية والخدمات الإرشادية من أجل إظهار أهمية إدارة الموارد الطبيعية، وسن القوانين وتنفيذ المؤيدين بقوة من أجل الحفاظ على سلامة الغابات وتحسين الحوكمة وإشراك السكان المحليين في إدارة الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة للموارد الغابية باعتبارها إحدى الطرق لتحقيق تنويع سبل كسب العيش.

إلى جانب المطلوب ضمان وحراسة ومنع قطع الأشجار وتنفيذ برامج التشجير وطلب توفير الخدمات الأمنية. وهي تظهر مدى السماح للزوجة والابنة والأخوات بالانضمام إلى اللجان (63% -88 %) يبدو مشجعا للغاية. نطاق العضوية في اللجان المحلية منخفض للغاية (14% -43 %).

2.6 تحليل سُوات الرباعي SWOT

تحليل سُوات الرباعي(SWOT) هومن أشهر الأدوات التحليلية الرباعية التي تُعرف المستخدم على نقاط القوة والضعف والفرص المناسبة والتهديدات التي قد تعيق تحقيق الطموحات. يستخدم تحليل سُوات الرباعي(SWOT) لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في قطاع الغابات. نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المذكورة تسلط الضوء على مجموعة محتملة من الخيارات لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في قطاع الغابات السوداني.

الجدول رقم - 5 نقاط القوة والضعف في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (+REDD)

نقاط الضعف	نقاط القوة
❖ التركيز على قطاع الغابات وإهمال المكونات الأخرى للموارد الطبيعية. ❖ عدم الاهتمام بقضايا حيازة الأراضي.	❖ يأخذ برنامج الرد + (+REDD) في الاعتبار جميع أصحاب المصلحة. ❖ القدرة على مكافأة المجتمعات المحلية.

❖ عدم القدرة على التأثير في السياسات والتشريعات. ❖ قلة ملكية المرأة للموارد ❖ ضعف قدرة الموظفين. ❖ ضعف الاتصال والتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها. ❖ العلاقة بين نقاط اتصال برنامج الرد + (REDD+) وموظفي الهيئة القومية للغابات ليست على وئام.	❖ تغطية المصالح البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية على حدٍ سواء. ❖ توفر الدراسات عن الموارد والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والحوكمة المؤسسية. ❖ دور التقارير الفنية إدارة برنامج الرد + (REDD+) على دراية بالمشاكل وحلولها.

الجدول رقم6 - الفرص والتهديدات التي تواجه تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+)

التهديدات	الفرص
❖ محدودية إدماج تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في أطر التنمية الاقتصادية الوطنية في قطاع الغابات. ❖ الإقرار بأن الدورات الخارجية لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لا يتم إعادة إنتاجها بشكل أساسي داخل الرابطة وتم إيلاء اهتمام أقل لتلك المعايير ويتم تقليد التعميم داخل الرابطة. يبدو أنه تم إحراز تقدم أكبر في البرنامج مقارنة بالمستوى الهرمي. ❖ بالرغم من وجود عدد من المؤسسات الراغبة في تقديم الدعم الفني، إلا أن آليات الدعم المؤسسي المحدودة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في شكل سياسات ورصد وتخصيص الميزانية في الدولة والمنظمات الشريكة (السياسات الحالية). ❖ التنوع الثقافي والاجتماعي في السودان. ❖ محدودية الموارد المالية المخصصة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. ❖ القضايا الأمنية والعنف ضد المرأة في بعض الولايات. ❖ الاعتماد على الغابات للحصول على الطاقة، حيث لا توجد مصادر أخرى أو محدودة، مثل غاز الطهي أو مصادر أخرى لممارسات الطاقة البديلة. ❖ لا تزال ترجمة مقاصد السياسة إلى ممارسة تمثل تحديًا للحكومات. ❖ لا يزال تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ورصد التقدم يمثل تحدياً بين أصحاب المصلحة في قطاع الغابات.	❖ هناك إرادة سياسية لمواصلة العمل بشأن قضايا النوع الاجتماعي. ❖ تم التعهد بالتزامات في مجال السياسات على الصعيد الدولي. ❖ عمليات بناء كتلة حرجة للعمل على قضايا النوع الاجتماعي ونقلها إلى ما هو أبعد من عدد قليل من الخبراء. ❖ توفر المؤسسات الراغبة في تقديم الدعم الفني في عمليات تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي مثل المجلس الأعلى للبيئة ووزارة التنمية الاجتماعية والعمل ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية. ❖ التزام بعض المؤسسات مثل وزارة التنمية الاجتماعية والعمل بتطوير سياسة النوع الاجتماعي وتشكيل مجموعات عمل النوع الاجتماعي والقيام بالتزامات مؤسسية وبرامجية. ❖ بدأت بعض البلدان بالفعل عمليات تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ولديها بالفعل أفضل الممارسات والموظفين الذين يمكن استخدامهم في جميع أنحاء المنطقة على سبيل المثال أوغندا.

3.6 موقف تأثير أصحاب المصلحة من القطاعين العام وغير الحكومي على برنامج الرد + (REDD+)

يبيّن الجدول (4) وضع نفوذ أصحاب المصلحة في القطاع العام من ولايات هذه المؤسسات ونتائج نفوذها المتوقع. ويتحدد مستوى الاهتمام بالمدى الذي يعتبر فيه القطاع العام والقطاع غير العام برنامج الرد + (REDD+) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي أمراً هاماً.

يشير مستوى التأثير إلى قدراتهم على التأثير في السياسات والممارسات، انظر الجدول (7) في هذا التقرير. ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه من الضروري كذلك تقديم لمحة مفصّلة عن أصحاب المصلحة لتحديد المستويات التي يمكن أن يشاركوا فيها والأنشطة المحددة التي يمكنهم الاضطلاع بها لتنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في إطار برنامج الرد + (REDD+).

الجدول رقم - 7 موقف تأثير أصحاب المصلحة من القطاعين العام وغير الحكومي على برنامج الرد + (REDD+)

م	أصحاب المصلحة	مستوى النفوذ/ السلطات	مستوى الاهتمام	مصدر النفوذ/السلطات	مصدر الاهتمام
1	نقاط اتصال الولايات	عالي	عالي	- تفويض الصلاحيات من الولاة - هناك مسئولون عن الخدمات المدنية في ولاياتهم.	استجاباتهم لتدهور الموارد الطبيعية. التزامهم السياسي.
2	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	عالي	منخفض	هي المسؤولة عن تخصيص الميزانيات	لن يدر مشروع برنامج الرد + (REDD+) إيرادات مباشرة للخزانة.
3	وزارة التنمية الاجتماعية والعمل	منخفض	عالي	تعتبر بمثابة وزارة فنية	ولايتهم (تفويضهم) تقربهم من أهداف مشروع برنامج الرد + (REDD+)
4	مجلس التخطيط الاستراتيجي	منخفض	عالي	يعتبرون بمثابة مجلس استشاري /هيئة استشارية	طبيعة عملهم كمخططين وردودهم على الاستبيان.
5	الهيئة القومية للغابات	منخفض	عالي	تعتبر بمثابة مكتب فني	ولايتهم (تفويضهم)
6	الإدارة العامة للمراعي والعلف/ وزارة الثروة الحيوانية	منخفض	عالي	تعتبر بمثابة مكتب فني	ولايتهم (تفويضهم) والتزامهم بدعم وحدة إدارة مشاريع برنامج الرد + (REDD+)
7	إدارة الثقافة والإعلام	منخفض	متوسط	تعتبر بمثابة مكتب فني	فرص المشاركة في بعض أنشطة المشروع.

المصدر: تحليل أصحاب المصلحة (الجمعية السودانية لحماية البيئة، 2019)

Source*: SECS, Stakeholders Analysis (2019)*

يوضح الجدول رقم (8) بصورة تفصيلية موقف تأثيرات ومصالح/اهتمامات أصحاب المصلحة من القطاع غير الحكومي على مشروع برنامج الرد + (REDD+) واستراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

الجدول رقم - 8 تأثيرات ومصالح/اهتمامات أصحاب المصلحة من القطاع غير الحكومي على مشروع برنامج الرد + (REDD+) واستراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

م	أصحاب المصلحة	مستوى النفوذ/السلطات	مستوى الاهتمام	مصدر النفوذ/السلطات	مصدر الاهتمام
1	رجال الدين	عالي	منخفض	روحي	طبيعة عملهم ليس لها علاقة بالاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+)
2	زعماء الإدارة الأهلية	عالي	عالي	الخلفية التاريخية وتراث آبائهم وأجدادهم كحكام لقبائلهم.	المساءلة الأخلاقية.
3	قادة المجتمعات المحلية	منخفض	عالي	يعتبرون مؤيدين سياسيين للحكومة	زيادة فرصهم في إعادة انتخابهم كأعضاء في اللجان الشعبية في قراهم.
4	الاتحاد النسائي	منخفض	متوسط	يعتبرون مؤيدين سياسيين للحكومة	البواعث/الدافعية السياسية
5	المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية	غير موجودة	عالي	يعتبرون منفذين للأنشطة	توافق معظم ولايتهم (تفويضهم) مع تلك الخاصة بمشروع برنامج الرد + (REDD+).
6	وكالات الأمم المتحدة	غير موجودة	عالي	يعتبرون منفذين للأنشطة	توافق معظم ولايتهم (تفويضهم) مع تلك الخاصة بمشروع برنامج الرد + (REDD+).
7	تجار منتجات الغابات غير الخشبية	غير موجودين	عالي	يعتبرون كأفراد ليس لديهم جسم موحد يمكن أن يعكس مستوى سلطاتهم	الإنتاج المستدام لمنتجات الغابات غير الخشبية يعني استدامة أعمالهم.

المصدر: تحليل أصحاب المصلحة (الجمعية السودانية لحماية البيئة، 2019)

Source*: SECS, Stakeholders Analysis (2019)*

4.6 القضايا العامة المحددة

في الختام، تتعلق التحديات الرئيسية بقضايا علاقات القوة بين الرجل والمرأة وكذلك الموقف العام للمجتمع تجاه المرأة والقيادة. لا يزال تصور القيادة من حيث القوة الذكورية، مع تصوير النساء على أنهن يقمن فقط بأدوار داعمة. تشمل الفجوات الأخرى في الوصول المتساوي للمرأة ما يلي:

- الحاجة إلى برامج تنمية القدرات ليس فقط لاكتساب المعرفة بشأن قضايا النوع الاجتماعي وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ولكن أيضاً لضمان الممارسات الفعالة.
- الحاجة إلى زيادة وتحسين والعمل بشكل أكبر على التوثيق وتبادل أفضل الممارسات.
- محدودية المهارات الجندرية فيما يتعلق بالتواصل بين الجنسين مما يجعلهم يشعرون بعدم الكفاية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد بشكل عام تمثيل محدود للمرأة في صنع القرار الفني.
- الشعور باستبعاد بعض الجهات الفاعلة بسبب تناول النوع الاجتماعي أيديولوجياً وأكاديمياً بطرق لا يمكن ترجمتها بسهولة إلى إجراءات عملية (يعتقد معظم الناس أن كلمة النوع الاجتماعي هي مسألة أيديولوجية وأكاديمية ولا يمكن قبولها بسهولة أو ترجمتها إلى أفعال).

من المسلم به أن برنامج الرد + (REDD+) يبدو لي شيئاً جديداً يستحدث توقعات جديدة بين المجتمعات المحلية. ومع ذلك، أبرزت النساء أربع أولويات رئيسية لم تدمج بعد في تصميم أنشطة برنامج الرد + (REDD+): الحصول على المدخلات الزراعية والمنح الصغيرة والتدريب على الحرف اليدوية وسهولة الحصول على غاز الطهي. ومن ناحية أخرى، سلط الرجال الضوء على أولوياتهم الرئيسية في مجال التوعية والخدمات الإرشادية من أجل إظهار أهمية إدارة الموارد الطبيعية، وسن القوانين وتنفيذ الجزاءات بقوة كبيرة من أجل الحفاظ على الغابات سليمة، وتحسين الحوكمة بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد إشراك السكان المحليين في إدارة الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة لموارد الغابات كأحد السبل لتحقيق تنويع سبل كسب العيش.

7. الاستراتيجية

قبلت الجهات الفاعلة في قطاع الحراجة على نطاق واسع أن وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي أمر بالغ الأهمية لأداء القطاع واستدامته. يكمن التحدي الرئيسي أساساً في ترجمة الالتزامات إلى ممارسة. وقد تم تحديد عدد من الأسباب باعتبارها سبباً للممارسة المحدودة التي تشمل اختلاف المشاعر والفهم بشأن ما ينبغي النظر فيه وما إذا كان ينبغي النظر فيه وعدم وجود التزامات رسمية والتركيز الداخلي المؤسسي المحدود على قضايا النوع الاجتماعي وعدم وجود موظفين ملتزمين بها والتوجيه المحدود بشأن كيفية المضي قدماً والوصول المحدود إلى المعلومات. بينما تولي الحكومات اهتماماً متجددًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات وتغير المناخ، فإن زيادة الموارد والإجراءات توفر فرصة لمراجعة أفضل الممارسات في وقت واحد، وبناء الوعي والقدرات، ودعم إجراءات أصحاب المصلحة لمعالجة أهداف جندرية محددة على المستوى القطري.

ستكون استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لبرنامج الرد + (REDD+) في قطاع الغابات في السودان للفترة 2019-2024 بمثابة إطار لتوجيه الولايات والجهات الفاعلة الأخرى في السودان لوضع إجراءات ملموسة في معالجة شواغل النوع الاجتماعي في تنفيذ مشروع برنامج الرد + (REDD+) وغيره من برامج الغابات.

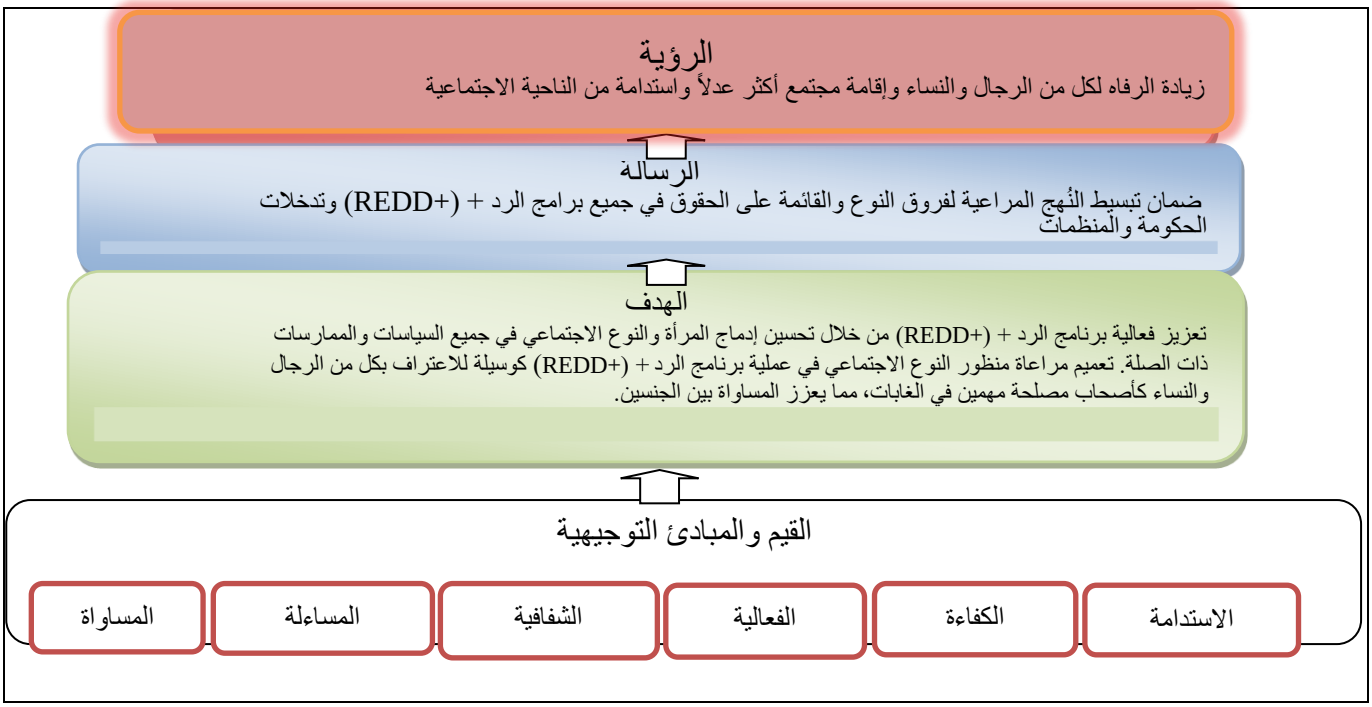

الشكل رقم 2 استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

1.7 المبادئ التوجيهية لاستراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

تسترشد الاستراتيجية بالمبادئ الهادية التالية في كل من النُهج والمنهجيات المعتمدة:

- المساواة بين الجنسين: تعزيز المساواة من حيث ما يمكن أن يفعله النساء والرجال والفئات الضعيفة، أو الاستفادة من الجهود والبرامج الإنمائية لبرامج الرد + (REDD+).
- الشفافية: يتم الاضطلاع بأنشطة برامج الرد + (REDD+) بشفافية لضمان عملية تنفيذ واضحة وسهلة لجميع أصحاب المصلحة
- المساءلة: المساءلة عن الإجراءات المتعلقة بالقضايا الجنسانية في عملية برامج الرد + (REDD+) وبرنامجها من قبل صانعي القرار أمام جميع أصحاب المصلحة على مختلف المستويات.
- الفعالية: مشاركة الرجال والنساء والفئات الضعيفة في الإدارة وصنع القرار على جميع المستويات في عملية برامج الرد + (REDD+) وبرنامجها.
- الكفاءة: يشكل برامج الرد + (REDD+) في السودان أنشطة طويلة الأجل تؤدي إلى تحقيق الفوائد المالية والبيئية والاجتماعية المثلى للرجال والنساء والفئات الضعيفة.
- الاستدامة: تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع عمليات وبرامج الغابات وبرامج الرد + (REDD+).

2.7 الهدف العام للاستراتيجية

الهدف العام للاستراتيجية هو: ضمان إدراج اعتبارات فروق النوع الاجتماعي بشكل روتيني في تقييم قضايا السياسة والخيارات والآثار إلى جانب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية أيضًا بحيث يكون هدف الاستراتيجية هو تعزيز المساواة بين الجنسين.

3.7 الرؤية
زيادة الرفاه لكل من الرجال والنساء وإقامة مجتمع أكثر عدلاً واستدامة من الناحية الاجتماعية

4.7 الرسالة
ضمان تبسيط النُهج المراعية لفروق النوع والقائمة على الحقوق في جميع برامج الرد + (REDD+) وتدخلات الحكومة والمنظمات

5.7 الهدف
تعزيز فعالية برنامج الرد + (REDD+) من خلال تحسين إدماج المرأة والنوع الاجتماعي في جميع السياسات والممارسات ذات الصلة. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عملية برنامج الرد + (REDD+) كوسيلة للاعتراف بكل من الرجال والنساء كأصحاب مصلحة مهمين في الغابات، مما يعزز المساواة بين الجنسين.

6.7 المجالات المواضيعية والأهداف الاستراتيجية والنواتج
المجال الموضوعي الأول: تحسين وصول النساء والرجال إلى المعلومات وتنمية القدرات. توفير المهارات للنساء والرجال في تخطيط استخدام الغابات والأراضي وتجهيز منتجات الغابات غير الخشبية وتطوير المشاريع وفنون القيادة والتمويل الأصغر والإبلاغ والتحقق والأعمال الفنية الأخرى لبرنامج الرد + (REDD+).

الهدف الاستراتيجي 1

تطوير وترتيب الأولويات وإظهار مجموعة من الممارسات / المناهج التي تعزز المعرفة بالخيارات وتستجيب للطلب على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

الناتج 1
جلسات توعية حول النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (REDD+) بمعدل جلسة واحدة على الأقل في كل ولاية من الولايات الـ 18 لـ 100% من الإناث والذكور من قادة المجتمعات بحلول نهاية الفترة 2020-2030

الناتج 2
تنسيب مجموعة مختارة من قادة المجتمع المحلي في دورة تدريب المدربين (في جميع الولايات الـ 18) عن النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (REDD+) بحلول عام 2021

الناتج 3
تدريب منسقي شؤون النوع الاجتماعي على المستويين القومي والولائي وتعزيز قدراتهم على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومهارات الاتصال بحلول عام 2020.

الناتج 4
لدى أصحاب المصلحة معرفة مناسبة بالمساواة بين الجنسين والمرأة في جميع الولايات.

الهدف الاستراتيجي 2
تحسين المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتغير المناخ.
الناتج 1
دورات تدريبية في مجال الاتصال والتنسيق وإدارة الموارد الطبيعية للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة
الهدف الاستراتيجي 3

وضع استراتيجية اتصال تراعي الفوارق بين الجنسين لجميع عمليات برنامج الرد + (REDD+)

الناتج 1

تطوير استراتيجية الاتصال والتنسيق

الناتج 2

جعل جميع وثائق برنامج الرد + (REDD+) مراعية للفوارق بين الجنسين

المجال المواضيعي الثاني: مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. فبدون وجود صوت في عمليات صنع القرار، لا يرجح الاعتراف باحتياجات المرأة. والبدائل التي يمكن أن تساعدهم على تلبية احتياجاتهم في حالة تقييد الوصول إلى المنتجات الغابية وهي ممارسة شائعة في برامج الحفظ - غير مدعومة.

الهدف الاستراتيجي 1

زيادة الفرص المتاحة للمرأة للاضطلاع بأدوار قيادية في المؤسسات العامة وفي مجتمعاتها المحلية.

الناتج 1

زيادة عدد النساء كنقاط اتصال بنسبة 50%.

الناتج 2

دعم مشاركة المرأة في الجهود التعاونية لرصد ومراقبة الأنشطة غير المصرح بها في مجال الغابات، وإشراكها في برامج إعادة تأهيل واستعادة الغابات لهيئتها الأصلية وغيرها من الأنشطة التقنية المتعلقة بالغابات من خلال المعلومات الاستثمارية للمجموعات النسائية.

الهدف الاستراتيجي 2

تأمين ضمانات اجتماعية وبيئية فعالة وشاملة.

الناتج 2

ضمان مراعاة المخاطر والفوائد الخاصة بالنوع الاجتماعي في أنشطة برنامج الرد + (REDD+) والتنفيذ.

الهدف الاستراتيجي 3

تطوير مجموعات عمل تُعنى بشؤون النوع الاجتماعي.

لوحظ ضعف مستوى تنفيذ السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين على الصعيد الميداني بسبب الافتقار إلى الالتزام السياسي والقيود المفروضة على القدرات وعدم القدرة على الاتصال بالمنظمات النسائية والتأثير على قادة المجتمعات المحلية، إلخ.

الناتج 2

تحديد ممثلين من المنظمات غير الحكومية والشباب والمنظمات النسائية، وممثلين من الوزارات التنفيذية ذات الصلة مثل التنمية الاجتماعية والعمل، وأي مؤسسات أو شركات أخرى قد تساعد في تحقيق تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في قطاع الغابات.

المجال المواضيعي الثالث: سيطرة المرأة على موارد الغابات وإدارتها. إدماج مراعاة الفوارق بين الجنسين والدعوة لحقوق المرأة في المنتجات الغابية والكربون في استراتيجيات برنامج الرد + (REDD+) وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على حياة المرأة.

الهدف الاستراتيجي 1

زيادة فرص وصول المرأة إلى الغابات العامة والمحجوزة لتنمية القدرات الضرورية ورأس المال الاجتماعي وتحسين سبل عيشها.

الناتج 2

توسيع فرص كسب العيش للنساء والفئات المهمشة عن طريق توفير موارد وميزانيات مستهدفة (التمويل البالغ الصغر للمشاريع الصغيرة، وتعزيز ودعم تكنولوجيات الطاقة البديلة). دعم النساء والرجال من المجتمعات الغابية على نحو منصف لاستخدام الغابات على نحو مستدام لزيادة دخولهم وفوائدهم من الغابات.

المجال المواضيعي الرابع: حقوق المرأة في حيازة الأراضي والتقاسم المنصف للمنافع من أجل الإدارة المستدامة للغابات. ينطوي برنامج الرد + (REDD+) على إمكانية التأثير بشكل إيجابي على أدوار المرأة ووضعها فيما يتعلق بملكية الأراضي وإدارتها. دعم الحكومات في تطوير أطر الحيازة التي تعترف رسميًا بحقوق المرأة في المنتجات الغابية والكربون من الغابات.

_الهدف الاستراتيجي 1

دعم تعميم اعتبارات النوع الاجتماعي في سياسات الغابات والبيئة والموارد الطبيعية، مع التركيز بشكل خاص على خطط تقاسم المنافع في السودان.

الناتج 1

للمرأة الحق في الحصول على الأرض

فرص لمناقشة واستكشاف قضايا النوع الاجتماعي المتعلقة بالأرض في منتدى محايد. تعزيز الحوار مع السلطات التقليدية/مؤسسات الحكم المحلي بشأن قضايا حقوق المرأة ذات الصلة بحيازة الأراضي

مجموعة النوع الاجتماعي والغابات لتوجيه السياسات وقرارات التنفيذ لبعض قضايا النوع الاجتماعي الأكثر أهمية التي تهدد الوصول إلى الأراضي وفوائدها، ودعم السلطات التقليدية/مؤسسات الحكم المحلي في تطوير آليات محددة من شأنها أن تسهل حقوق المرأة في الأرض.

تدريب النساء المحليات على الحقوق المتعلقة بالأراضي.

العمل بالتعاون مع البرلمانيات لتعزيز إصلاحات التشريعات المتعلقة بالأراضي ومراجعة قانون الميراث.

الناتج 2

دعم المرأة في الاستفادة من منافع منتجات الغابات غير الخشبية

المجال المواضيعي الخامس: المؤسسات والحوكمة

وفقًا للالتزام السياسي للسودان وإنشاء الأطر المؤسسية لبرنامج الرد + (REDD+)، فإن هيكل الحوكمة والترتيبات المؤسسية الحالية / والاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) تقع على مستويات الحكم الثلاثة وهي:

- على المستوى الاتحادي استنادا إلى النظام الاتحادي للحكم في البلاد.
- على مستوى الولائي مع نقاط اتصال برنامج الرد + (REDD+) في كل ولاية.
- مستوى المحليات ويتألف من ممثلين محليين ومنظمات المجتمع المدني.

كما ستتأثر فعالية هيكل الحوكمة بالأدوار الفردية لكل جهة فاعلة، والأداء الفعال لوحدة إدارة مشاريع برنامج الرد + (REDD+) وآليات الاتصال الجيد ومنع نشوب النزاعات وحلها.

ويتمثل التفاوت بين الجنسين في الهيئة القومية للغابات في انخفاض عدد النساء المهنيات في مجالس إدارة برنامج الرد + (REDD+) وشركائها المنفذين على صعيدي الولايات والمحليات.

الهدف الاستراتيجي 1

مراجعة السياسات والتشريعات والأطر المؤسسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجال الغابات وبرنامج الرد + (REDD+) وتعديلها وتطويرها وتعزيزها ومواءمتها.

الناتج 1

وضع/تعديل ومواءمة السياسات التي تدعم تعميم مراعاة منظر النوع الاجتماعي في قطاع الغابات بحلول عام 2022.

الناتج 2

وضع المبادئ التوجيهية والمعايير الدنيا

الناتج 3

تم وضع معايير ومؤشرات نوع اجتماعي على مستوى المشاريع لقياس النتائج.

الناتج 4

توسيع المشاركة الاستراتيجية والتنسيق الأقوى مع الوزارات التنفيذية للمؤسسات ذات الصلة.

الناتج 5
إدماج المنظورات المراعية للنوع الاجتماعي في القياس والإبلاغ والتحقق والأعمال الفنية لبرنامج الرد + (REDD+)

الناتج 6

إدماج البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في تخطيط الغابات وبرنامج الرد + (REDD+).

الناتج 7
إجراء مراجعة جندرية لسياسات غابات مختارة.

الهدف الاستراتيجي 2

تقييم قدرات وحدة إدارة برنامج الرد + (REDD+)
الناتج 1
تعزيز قدرات الموارد البشرية
الناتج 2
تأمين الموارد المالية المحلية
الناتج 3
تنفيذ الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

الناتج 4
وضع مجموعة تدابير لتنمية القدرات من أجل تعزيز التكامل بين الجنسين (متكاملة مع عنصر بناء القدرات التقنية المتعلق ببرنامج الرد + (REDD+). يجب أن يشمل التدريب على القدرات التحليلية والأساليب والأدوات المتعلقة بشؤون النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي.

يوضح الهيكل التالي الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في إطار برنامج الرد + (REDD+).

يمكن وصف دور كل جهة فاعلة في هذه العملية على النحو التالي:

- سيكون رئيس وحدة إدارة البرامج مسؤولاً عن تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.
- سيكون منسق مكتب النوع الاجتماعي (GDC) جزءًا من موظفي وحدة إدارة برنامج الرد + (REDD+). وسيكون الدور الرئيسي للهيئة العامة للتنمية هو الإشراف على تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. يجب على منسق مكتب النوع الاجتماعي (GDC) إقامة علاقات جيدة مع أصحاب المصلحة على مستويات الدولة المختلفة. يجب على منسق مكتب النوع الاجتماعي (GDC) تصميم برامج التوعية والإرشاد، والإشراف على تنفيذها.
- ستكون نقاط اتصال وحدة إدارة برنامج الرد + (REDD+) هي الجهات المنفذة الحقيقية للاستراتيجية على الصعيد الميداني. وعليها أن تقيم صلات قوية مع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات المجتمع المحلي، وكذلك مع موظفي الهيئة القومية للغابات في الولايات المعنية. سيكونون مسؤولين أمام منسق مكتب النوع الاجتماعي (GDC).
- ستشارك المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. وينبغي أن يعملوا بالتعاون الوثيق مع منسق مكتب النوع الاجتماعي (GDC) ونقاط الاتصال على الصعيد الميداني. يجب أن يكونوا مسؤولين أمام رئيس وحدة إدارة البرامج على المستوى الاتحادي.

-

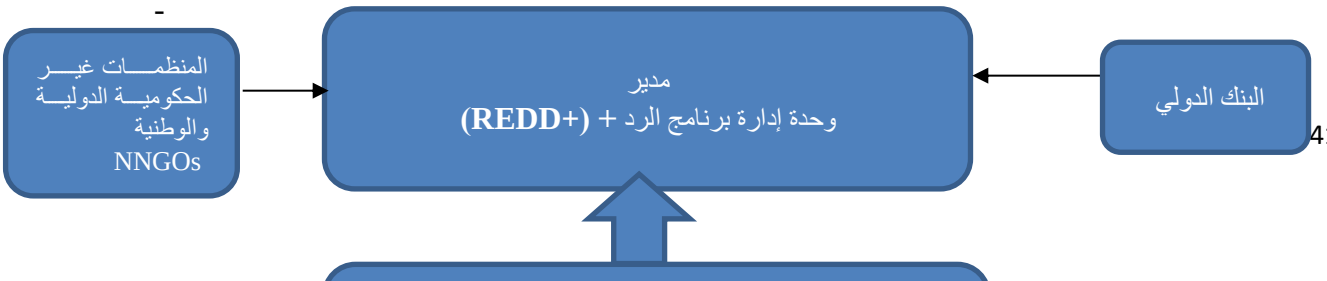

الشكل رقم 3 الهيكل المقترح لتنفيذ الاستراتيجية

8. نقاط الدخول إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

تم تحديد ثلاث نقاط دخول: الاتصال والتنسيق ومشاركة أصحاب المصلحة والمشاركة عبر القطاعات.

1.8 الاتصال والتنسيق

1. آليات الاتصال حاسمة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+) وهي تشمل مجموعات العمل ومواد التوعية الإعلامية والاتصال المعلوماتي والمبادئ التوجيهية للتنفيذ القطاعي. هناك حاجة إلى تحديد وسائل وطرق الاتصال بوضوح للأشخاص الذين يحتاجون إلى المعلومات لضمان حقوق النساء في الغابات والأراضي.

2 . آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة بالغابات.

تم تحديد الجوانب التالية على أنها أساسية في تحقيق الالتزامات بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي من قبل أصحاب المصلحة في القطاع:

1) استراتيجية لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي تعمل كنقطة مرجعية.
2) التشبيك والشراكات مع الحكومة وداخل الوزارات ومع المانحين.
3) الحاجة إلى وزارة مركزية (في حالة أوغندا، وزارة النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية) التي توجه العملية ووظيفة الدعم المحددة داخل الهيئة القومية للغابات.
4) المتابعة والتقييم مع الحكومات المحلية وعلى مستوى القطاع.
5) بناء الدعم الإداري لأنشطة النوع الاجتماعي.
6) العمل الإيجابي لسد الفجوات *: في حين أن القصد هو تصحيح الاختلالات بين الجنسين في إدارة الغابات، فمن الضروري أن يكون هناك عمل إيجابي لسد الفجوات.
7) المساءلة عن الإجراءات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في قضايا إدارة الغابات من قبل صانعي القرار أمام أصحاب المصلحة على مختلف المستويات.

8) التعلم المشترك وتنمية المعرفة: سيتم تبني التعلم الاستباقي وتعزيز التعلم المشترك بشأن الممارسات المراعية للنوع الاجتماعي واستخدام مراجعات الأقران في جميع مجالات تنفيذ الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى نفس القدر من الأهمية، ستكون تنمية المعرفة لتمكين أصحاب المصلحة في القطاع من البقاء على دراية بالتطورات بالإضافة إلى التطوير المستمر لقدراتهم لمواجهة التحديات في مشروع برنامج الرد + (REDD+) والقطاع.
9) تجاوز التمثيل بالأرقام لضمان جودة الخدمات في قطاع الغابات. حيث تكون أبعاد الجودة للمساواة والإنصاف والتمكين أساسية.
10) إن بناء توافق الآراء في صنع القرار مبدأ يتم اعتماده. على الرغم من الاعتراف بأشكال أخرى من صنع القرار ولها مكانها في إدارة القطاع، فإن بناء توافق الآراء سيكون العملية المفضلة التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات واعتمادها.
11) توفير المهارات للمرأة في تخطيط استخدامات الغابات والأراضي.

2.8 التنسيق القطاعي

من شأن التنسيق الفعال إتاحة الشفافية وتبادل المعلومات بشكل منهجي بشأن الأنشطة التي تدعمها مختلف الجهات الفاعلة في برنامج الرد + (REDD+) والحد من ازدواجية الجهود.

من المسلم به على نطاق واسع أن إزالة وتدهور الغابات لا يمكن تأطيرهما على أنهما مجرد مشكلات غابية. بالإضافة إلى الاستغلال التجاري لأخشاب الغابات، تلعب التنمية الزراعية الصناعية، والزراعة المتنقلة وتوسيع البنى التحتية دوراً مهماً في المستويات الحالية لإزالة وتدهور الغابات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن مناقشة تحسين استخدام الغابات والأراضي دون معالجة الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، مثل الفقر الريفي وحيازة الأراضي والخدمات البيئية والمسائل المالية والسوقية. وبالتالي، فإن برنامج الرد + (REDD+) يتطلب استجابة شاملة لعدة قطاعات ومراعاة جميع العوامل ذات الصلة داخل الغابات وخارجها. ومن وجهة النظر هذه، فإن تمثيل الجهات الفاعلة وتفاعلها عبر حدود القطاعات وتنوع المعارف والقيم هي سمات ضرورية للترتيبات المؤسسية لبرنامج الرد + (REDD+) من أجل الاستجابة للنطاق الأوسع للمشاكل التي يتعيّن حلها.

يمكن التنسيق الشامل لعدة قطاعات من خلال تعاون مختلف الجهات الفاعلة في مجال السياسات، ولا سيما من خلال مشاركتها في عمليات صنع القرار. وينبغي أن تمثل المصالح القطاعية ليس فقط من قبل الهيئات الحكومية الولائية، ولكن أيضاً من قبل مجموعة من المنظمات غير الحكومية والشبكات والقطاع الخاص. ومع ذلك، تقع على عاتق الولايات ومؤسساتها مسؤولية إعداد وتنفيذ سياسات قطاعية على الصعيد الوطني من خلال ممارسة السلطة وممارسة التنفيذ الفعلي. وضمن هذا المنظور، يُنظر إلى حكومة الولاية على أنها شبكة من الوزارات والمؤسسات المختلفة التي لها أهداف وأدوار مختلفة مع مجالات مختلفة من المعرفة والموارد والدوائر الانتخابية. وتعد العمليات التشاركية الميسرة بشكل جيد التي تتجاوز حدود قطاع السياسات وتدعم الاتصالات وتضمن أن تكون القرارات خاضعة للمساءلة، خصائص ضرورية لتعزيز التكامل عبر قطاعات السياسات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية من مختلف قطاعات السياسات في الترتيبات المؤسسية لبرنامج الرد + (REDD+). وبالاستناد إلى نوعية تنسيق السياسات الذي اقترحته شركة ((Metcalfe,1994)) يمكن فهم التفاعل بين الوزارات والأجهزة الولائية من خلال تحديد كيفية وأماكن مشاركتها وأدوارها ومسؤولياتها في عمليات صنع القرار. اتباع التصنيفات بناءً على درجات مختلفة من المشاركة. وتنظم

مشاركة قطاعات السياسات على النحو التالي: الدور القيادي (أي قيادة عملية صنع القرار والتنسيق) والمشاركة التفاعلية (أي المشاركة في تحليل ووضع الاستراتيجيات والخطط) والمشاركة الوظيفية المشاركة الوظيفية (أي توفير المعرفة الفنية والتوجيه)؛ والوظيفة الاستشارية (أي توفير المعلومات والتعليقات عند الطلب).

3.8 مشاركة أصحاب المصلحة

يتزايد الاعتراف بأهمية أدوار أصحاب المصلحة ومشاركتهم في المداولات المتعلقة ببرنامج الرد + (REDD+). بموجب المؤلفات المتعلقة بالإدارة البيئية المعاصرة، هناك أساساً رأيان بشأن الغرض من مشاركة أصحاب المصلحة ودورها. أولاً، بالنظر إلى المسألة من منظور العدالة والإنصاف، تُفهم المشاركة على أنها عدالة إجرائية. وبما أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المعتمدة على الغابات كثيراً ما تكون عرضة للمصالح السياسية والاقتصادية الخارجية وتعتبر الأكثر تضرراً من تنفيذ برنامج الرد + (REDD+)، فإن مشاركتها تحتاج إلى اهتمام خاص. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التشديد أيضاً على القيمة العملية لمشاركة أصحاب المصلحة. ومن خلال بناء توافق في الآراء بين المجموعات المختلفة والحصول على مدخلات معلومات أكثر شمولاً من خلال مشاركة أصحاب المصلحة، من المرجح أن تكون جودة القرارات وتنفيذها أكبر. وبالتالي، فإن التحقيق في الجهات الفاعلة التي تشارك/لا تشارك في برنامج الرد + (REDD+)، والأدوار التي تُمنح/لا تُمنح في العمليات ذات الصلة، يمكن أن يساعد في تحديد طبيعة مشاركة أصحاب المصلحة في الأطر المؤسسية.

9. التوصيـــــــــــات

تؤخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في أنشطة برنامج الرد + (REDD+).

- من المهم ضمان مشاركة النساء والرجال على حدٍ سواء منذ البداية في عملية تعميم منظور النوع الاجتماعي من خلال أنشطة برنامج الرد + (REDD+).
- ينبغي البحث عن نوع من الروابط بين وحدة إدارة أنشطة برنامج الرد + (REDD+) وحكومات الولايات من خلال مجالس التخطيط الاستراتيجي وإدارات التنمية الاجتماعية والعمل من أجل دعم وتيسير تنفيذ برنامج الرد + (REDD+).
- يجب أن تكون وزارة التنمية الاجتماعية والعمل ممثلة على المستوى الاتحادي في إحدى لجنتي برنامج الرد + (REDD+). وذلك لأن ولاية هذه الوزارة تتناول مسائل سبل كسب العيش والمرأة والطفل والأسرة، فضلاً عن الحد من الفقر. وباختصار، ستمثل الجوانب الاجتماعية لعملية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات.
- يجب أن تستمر علاقات التنسيق القوية مع الهيئة القومية للغابات والإدارة العامة للمراعي والعلف بسبب قدراتها التقنية والتنفيذية خلال مرحلة التنفيذ.
- يجب إبقاء أصحاب المصلحة الآخرين من القطاع العام على علم، مع ضرورة الحفاظ على هذا النوع من الاتصال.
- يجب إنشاء اتصال بين وحدة إدارة أنشطة برنامج الرد + (REDD+) ورجال الدين وزعماء الإدارة الأهلية وقادة المجتمع من أجل الاستفادة القصوى من تأثير أصحاب المصلحة هؤلاء في تعبئة مجتمعاتهم الريفية.
- يجب إبلاغ أصحاب المصلحة الآخرين الداعمين من أصحاب المصلحة من القطاع غير العام والتشاور معهم، بسبب اتصالهم الوثيق ببعض أعضاء المجتمع.

10. خطة عمل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

من شأن خطة عمل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي توفير خطة نقاط دخول مقترحة للإجراءات المستجيبة للنوع الاجتماعي التي يجب اتخاذها في إطار كل مجال من مجالات نشاط المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، تُقترح أيضاً مؤشرات محددة لقياس وتتبع

التقدم المحرز في هذه الإجراءات على مستوى الأنشطة. يمكن إدراج ذلك في الخطة التفصيلية للرصد والتقييم التي ستوضع في بداية التنفيذ وتقدم توصيات محددة بشأن كيفية ضمان استمرار جمع بيانات النوع الاجتماعي (بما في ذلك البيانات المصنفة) وقياسها طوال فترة التنفيذ. فقد عززت النتائج الرئيسية المتوخاة القدرة المؤسسية والفنية على إدماج شواغل النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+) من أجل تحقيق القدرة على التكيف مع تغير المناخ. سيستخدم هذا المشروع الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي كاستراتيجية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل من خلال التركيز على الكيفية التي ستكون عليها موارد المشروع للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتحسين القدرة على تحديد القيمة الحقيقية للموارد تجاه فئات النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، يتعيَن تتبع المخصصات المالية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال الجمع بين الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتقييمات الأثر.

يجب تحديد وتخصيص التكاليف المحددة المخصصة لأنشطة النوع الاجتماعي أو التوظيف، وتنفيذ نشاط النوع الاجتماعي وبناء القدرات. من شأن ذلك أن يضمن أن النوع الاجتماعي ليس نشاطاً إضافياً لا تخصص له ميزانية. ومع ذلك، ينبغي تخصيص ما لا يقل عن 5% من ميزانية المشروع لخطة عمل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي (الجدول 8).

الجدول رقم - 9 خطة عمل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

المجالات المواضيعية	الأهداف الاستراتيجية	النواتج (المخرجات)	مؤشرات النواتج (المؤشرات)	وسائل التحقق	الأنشطة الرئيسة	الإطار الزمني
المجال الموضوعي 1 **تحسين وصول النساء والرجال إلى المعلومات وتنمية القدرات.**	الهدف الاستراتيجي 1 تطوير وترتيب الأولويات وإظهار مجموعة من الممارسات / المناهج التي تعزز المعرفة بالخيارات وتستجيب للطلب على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.	الناتج 1 جلسات توعية حول النوع الاجتماعي وبرنامج الرد (REDD+) بمعدل جلسة واحدة على الأقل في كل ولاية من الولايات السبع لـ 100% من الإناث والذكور من قادة المجتمعات بحلول نهاية الفترة 2020-2030	تم رفع مستوى الوعي لدى 100% من الإناث والذكور من قادة المجتمعات في الولايات السبع. نشر المعلومات عن قضايا المساواة بين الجنسين فيما يتعلق ببرنامج الرد + (REDD+) وسبل كسب العيش على نطاق واسع.	عدد الذكور والإناث الذين حضروا جلسات التوعية. تقارير الأنشطة التي تم إنتاجها. نتائج الاختبار القبلي والبعدي للمشاركين	يجب وضع الأنشطة الرئيسية من قبل وحدة إدارة البرامج. ويجب تنفيذ هذه المهمة تحت إشراف اللجنة الفنية لبرنامج الرد + (REDD+).	2021 -2030
		الناتج 2 تنسيب مجموعة مختارة من قادة المجتمع المحلي في دورة تدريب المدربين (في جميع الولايات الـ 18) عن النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (REDD+) بحلول عام 2021	سيتم تحديد النسبة المئوية لاحقًا وفقًا لمجتمعات قادة المجتمع الذين تم تدريبهم على قضايا النوع الاجتماعي ببرنامج الرد + (REDD+). تم تعزيز قدرات قادة مختارين من المجتمع	تم إنتاج تقارير النشاط		بنهاية 2021
		الناتج 3 تدريب منسقي شؤون النوع الاجتماعي على المستويين القومي والولائي وتعزيز قدراتهم على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومهارات الاتصال بحلول عام 2020.	تم تعزيز قدرات نقاط الاتصال بنسبة 100% على المستويين القومي والولائي.	عدد نقاط الاتصال الذين تم تدريبهم. تم إنتاج تقارير النشاط		تدريب مستمر

		الناتج 4 سيتم تعزيز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي في برنامج الرد + (REDD+) لأصحاب المصلحة الرئيسيين بحلول عام 2021 .	عُقدت 10 جلسات على الأقل لتوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين، فضلاً عن تعزيز الوعي والمعرفة بقضايا النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (REDD+).	عدد أصحاب المصلحة المشاركين (بيانات منفصلة) إنتاج تقارير عن النشاط		بنهاية 2021
	الهدف الاستراتيجي 2 تحسين المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتغير المناخ.	الناتج 1 تنظم دورات لزيادة الوعي، دورة واحدة على الأقل في كل ولاية لكل 50% من جميع أصحاب المصلحة على النحو الوارد في التقرير. إجراء بناء القدرات لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على صعيدي المشاريع والمؤسسات، فضلاً عن وضع مواد تدريبية للمؤسسات الرئيسية.	جلسة توعية بشأن المعارف المتعلقة بتغير المناخ وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي مراعاة منظور النوع الاجتماعي أجريت لـ 50% من جميع أصحاب المصلحة في الولايات.	عدد أصحاب المصلحة المشاركين (بيانات منفصلة) إنتاج تقارير عن النشاط		بنهاية 2021
		الناتج 2 دورات تدريبية في الاتصال والتنسيق وإدارة الموارد الطبيعية للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة	خمس دورات تدريبية المزمع عقدها. لم يشارك أي شخص من المؤسسات المختلفة. تم تطوير وتعزيز مهارات الاتصال والتنسيق للموظفين والمؤسسات ذات الصلة	إنتاج تقارير عن التدريب		مستمر

		<u>الناتج 3</u> تعزيز قدرات نقاط الاتصال بشأن قضايا النوع الاجتماعي على المستويين القومي والولائي بحلول عام 20201.	تعزيز وتحسين قدرات نقاط الاتصال بشأن قضايا النوع الاجتماعي بنسبة 100%	تدريب عدد من نقاط الاتصال بشأن قضايا النوع الاجتماعي. إنتاج تقارير عن التدريب		2021
		<u>الناتج 4</u> سيتم تعزيز الوعي بشأن قضايا النوع الاجتماعي في برنـــــــــــــامج الرد + (REDD+) لأصحاب المصلحة الرئيسيين بحلول عام 2020	تعزيز معرفة أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن قضايا النوع الاجتماعي وبرنامج الرد + (REDD+).	عدد المشاركين. تقرير عن النشاط المنتج		بنهاية 2021
	<u>الهدف الاستراتيجي 3</u> وضع استراتيجية اتصال تراعي الفوارق بين الجنسين لجميع عمليات برنامج الرد + (REDD+)	<u>الناتج 1</u> إعداد استراتيجية الاتصال والتنسيق	تم إعداد الاستراتيجية	إنتاج الوثيقة		جـاهز لمرحلـة التنفيذ
		<u>الناتج 2</u> ضمان مراعاة جميع وثائق برنامج الرد + (REDD+) لفروق النوع الاجتماعي	الفراغ من مراجعة جميع وثائق برنامج الرد + (REDD+)	تجهيز جميع الوثائق للمراجعة		جـاهز لمرحلـة التنفيذ

المجال المواضيعي 2: **مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.** **تُعدُ المشاركة عملية أساسية للغاية في تحقيق خطة عمل حقيقية لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي**	الهدف الاستراتيجي 1 زيادة الفرص المتاحة للمرأة للاضطلاع بأدوار قيادية في المؤسسات العامة وفي مجتمعاتها المحلية.	الناتج 1 زيادة عدد النساء كنقاط اتصال ف برنامج الرد + (REDD+)	تم تعيين نقاط اتصال من العنصر النسائي	عدد النساء اللواتي تم تعيينهم		طوال مدة المشروع.
.	الهدف الاستراتيجي 2 تأمين ضمانات اجتماعية وبيئية فعالة وشاملة.	الناتج 2 ضمان مراعاة المخاطر والفوائد الخاصة بالنوع الاجتماعي في أنشطة برنامج الرد + (REDD+) والتنفيذ.	الوثائق التي تتناول الضمانات الاجتماعية والبيئية تراعي الفوارق بين الجنسين	الوثائق		جاهز لمرحلة التنفيذ
	الهدف الاستراتيجي 3 تطوير مجموعات عمل تُعنى بشؤون النوع الاجتماعي.	الناتج 1 تواجد مجموعة العمل	تعيين أعضاء مجموعة العمل	تواجد مجموعة العمل		الربع الأول من 2021
المجال المواضيعي 3 سيطرة المرأة على موارد الغابات وإدارتها. **إدماج مراعاة الفوارق بين الجنسين والدعوة لحقوق المرأة في المنتجات الغابية والكربون في استراتيجيات برنامج الرد + (REDD+) وغيرها**	الهدف الاستراتيجي 1 زيادة فرص وصول المرأة إلى الغابات العامة والمحجوزة لتنمية القدرات الضرورية ورأس المال الاجتماعي وتحسين سبل عيشها.	الناتج 1 توسيع فرص كسب العيش بنسبة 50% من النساء والفئات المهمشة عن طريق توفير موارد وميزانيات مستهدفة (التمويل البالغ الصغر للمشاريع الصغيرة، وتعزيز	تم تدريب 50% من النساء في المناط المستهدفة تدريبا فنياً وذلك إدراك لحقوقهن وتمتعن بإمكانية الوصول إ الأنشطة العامة والاحتياطية للغاب والأنشطة المدرة للدخل.	تقرير التدريب وع المشاركين (الإنا والذكور)		طوال مدة المشروع.

من الأنشطة التي يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على حياة المرأة.		ودعم تكنولوجيات الطاقة البديلة). دعم النساء والرجال من المجتمعات الغابية على نحو منصف لاستخدام الغابات على نحو مستدام لزيادة دخولهم وفوائدهم من الغابات.				
	الهدف الاستراتيجي 2 ضمان الإدارة المالية الفعالة والمنصفة لصندوق برنامج الرد + (REDD+) في الولايات.	الناتج 2 إجراء تقييم لقدرات المشاريع الولائية لبرنامج الرد + (REDD+) للتأكد من مراعاتها لفروق النوع الاجتماعي	وضع آليات لتوزيع المنافع تعترف بمساهمات الرجال والنساء في أنشطة برنامج الرد + (REDD+) وتكافئهم بشكل منصف، مثل حماية الغابات ورصد الكربون.		بحلول 2021	
المجال المواضيعي 4 **حقوق المرأة في حيازة الأراضي والتقاسم المنصف للمنافع من أجل الإدارة المستدامة للغابات.** ينطوي برنامج الرد + (REDD+) على إمكانية التأثير بشكل إيجابي على أدوار المرأة ووضعها فيما يتعلق بملكية الأراضي وإدارتها.	الهدف الاستراتيجي 1 دعم تعميم اعتبارات النوع الاجتماعي في سياسات الغابات والبيئة والموارد الطبيعية، مع التركيز بشكل خاص على خطط تقاسم المنافع في السودان.	الناتج 1 للمرأة الحق في الحصول على الأرض فرص لمناقشة واستكشاف قضايا النوع الاجتماعي المتعلقة بالأرض في منتدى محايد. تعزيز الحوار مع السلطات التقليدية/ مؤسسات الحكم المحلي بشأن قضايا حقوق المرأة ذات الصلة بحيازة الأراضي الناتج 2	عدد المشاركين واستمارات (نماذج) التقارير. تم تطوير المواد واستخدامها لزيادة الوعي لإرشاد السياسات وقرارات التنفيذ لبعض قضايا النوع الاجتماعي الأكثر أهمية التي تهدد الوصول إلى الأراضي ومنافعها.		طوال مدة المشروع	

دعم الحكومات في تطوير أطر الحيازة التي تعترف رسميًا بحقوق المرأة في المنتجات الغابية والكربون من الغابات.		دعم المرأة في الاستفادة من منافع منتجات الغابات غير الخشبية **<u>الناتج 3</u>** مجموعة النوع الاجتماعي والغابات لتوجيه السياسات وقرارات التنفيذ لبعض قضايا النوع الاجتماعي الأكثر أهمية التي تهدد الوصول إلى الأراضي وفوائدها، ودعم السلطات التقليدية/ مؤسسات الحكم المحلي في تطوير آليات محددة من شأنها أن تسهل حقوق المرأة في الأرض. **<u>الناتج 4</u>** تدريب النساء المحليات على الحقوق المتعلقة بالأراضي **<u>الناتج 5</u>** العمل بالتعاون مع البرلمانيات لتعزيز إصلاحات التشريعات المتعلقة بالأراضي ومراجعة قانون الميراث.				

المجال المواضيعي 5 **الإطار المؤسسي والحوكمة**	الهدف الاستراتيجي 1 مراجعة السياسات والتشريعات والأطر المؤسسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجال الغابات وبرنامج الرد + (REDD+) وتعديلها وتطويرها وتعزيزها ومواءمتها.	الناتج 1 وضع/تعديل ومواءمة السياسات التي تدعم تعميم مراعاة منظر النوع الاجتماعي في قطاع الغابات	مستوى تعديل السياسات وتطويرها ومواءمتها.	مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع السياسات المشتركة بين القطاعات	بحلول 2022
		الناتج 2 وضع مبادئ توجيهية محددة لإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تخطيط وتنفيذ برنامج الرد + (REDD+)	المبادئ التوجيهية والمعايير الدنيا الموضوعة	إعادة تطوير المبادئ التوجيهية والمعايير الدنيا واستخدامها	
		الناتج 3 تم تطوير معايير ومؤشرات النوع الاجتماعي على مستوى المشروع لقياس النتائج	وضع المؤشرات واستخدامها	يتم إصدار وثيقة المؤشرات	الربع الأول من 2021
		الناتج 4 إدراج المنظورات المراعية للنوع الاجتماعي في القياس والإبلاغ والتحقق وغير ذلك من الأعمال الفنية لبرنامج الرد + (REDD+) إدماج البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في	بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي	يتم إجراء المسوحات وإعداد التقارير وتقارير التدقيق بشأن مدى مراعاة فروق النوع الاجتماعي وإعداد التقارير نصف السنوية عن	طوال مدة المشروع

		تخطيط الغابات مع مراعاة إجراء مراجعة لسياسات مختارة في مجال الغابات للتأكد من مراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي		البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي		
		<u>الناتج 5</u> توسيع المشاركة الاستراتيجية والتنسيق الأقوى مع الوزارات التنفيذية للمؤسسات ذات الصلة	قد زادت المؤسسات الرئيسية (الوزارات التنفيذية ذات الصلة، ومجموعات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والمجموعات النسائية) من قدرتها على معالجة قضايا النوع الاجتماعي في السياسات.	تعزيز الحوكمة وقدرات المجموعات النسائية والاستفادة من برنامج الرد (REDD+)		بحلول 2021
	<u>الهدف الاستراتيجي 2</u> تقييم قدرات وحدة إدارة برنامج الرد + (REDD+)	<u>الناتج 1</u> تعزيز قدرات الموارد البشرية	زيادة وتوسيع معرفة الموظفين وأدوارهم كمدراء للغابات	عدد الموظفين الذين تلقوا التدريب والتقارير المؤيدة		
		<u>الناتج 2</u> تأمين الموارد المالية المحلية				
		<u>الناتج 3</u> تنفيذ الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.	وضع أنظمة من شانها تتبع ورصد توزيع المنافع التي تعترف بمساهمات الرجال والنساء	نظام التتبع والرصد الموجود. عملية إعداد تقارير		الجداول الزمنية لجميع المشاريع

			أنشطة برنامج الرد + (REDD+) مثل حماية الغابات ورصد الكربون وتكافئ هذه المساهمات بإنصاف.	الموازنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي		

11. المراجـــــع

1. A/Magide T. & Awad A. 2016.Forestry, Poverty Food Security Linkages, 2016.
2. Abdallah G., Forest Plantations and Woodlots In Sudan, African Forest Forum Working Paper Series Volume 1, Issue 15, 2011
3. Abdallah G, (2013). Report to Sudan LGA-Land Governance Report.
4. Abdalnour, H. , And Taj, 2018 . REDD+ Report on: In- Depth Analysis of Drivers of Deforestation and Forest/Range Degradation (DOD) In Republic of Sudan. Sudan REDD + Programme.
5. Gender Dimension of Poverty and Climate Change Adaptation
6. Ahlbo and Nightingale 2012 .Cited in OVenter2012 Ann NY ACAD SCI: 1249:137-50.
7. Angelsen, Et Al. 2012. Assessment of Forest Deforestation and Forest Degradation
8. Baseline Household Budget Survey (2014-20150), Bureau of Statistic , Sudan Republic
9. Comprehensive Peace Agreement, Chapter 1: Machakos Protocol, July 2002, Article 2(1) (F).
10. Demetriades and Esplen, 2008.Gender Dimension of Poverty and Climate Change Adaptation. IDS Bulletin, 39(4).
11. Egaime, O., 2018. FNC Study Report on Land, NFC, Sudan.
12. Ellis, 2000. Sustainable Livelihood Framework, Cited In Arun S. , Et Al. 2004, Women In Developing Countries: A Livelihood Perspective.
13. FAO, 2007. Gender Mainstreaming Policy And Strategy for the Forest Sector, 2009
14. FRA (2010) Global Forest Assessment 2010, FAO
15. Gender and REDD Action Plan (2015).
16. Gender Mainstreaming In Forestry In Africa Regional Report the World Bank, FAO And IFAD, 2009. „Gender in Forestry" in Gender in Agriculture Sourcebook. Washington, DC.
17. ILO, 2019. Flagship Report: World Employment And Social Outlook Trends 2019 - ILO
18. Gurung, J., K. Lama, and M. Khadka, 2005. "Empowered Women: A Study of Change Within the Forest Department Of Nepal", Gender Mainstreaming In Action: Successful Innovations From Asia and the Pacific.
19. IPCC, 2001.Impact and Adaptation
20. Aguilar Et Al., 2007.KISSINGER G. Et Al, Drivers of Deforestation and Forest Degradation REDD+ Policy Makers, 2014
21. Les Metcalfe (1994. "International Policy Co-Ordination And Public Management Reform.".
22. National REDD+ Strategy (NRS), 2018. Nation Forestry Corporation (NFC).
23. Nori 2013, Cited In Noureddine Benkeblla 2014, Agro -Ecology, Ecosystem and Sustainability.
24. Otzelberger, 2011. Adaptation to Climate Change in the Arab Countries Edited By Dorteverner.
25. Policy Brief , 2011.The Sudan Institutional Capacity Program: Food Security Information for Action
26. REDD+ Programme- Sudan (2015-2017). REDD+ Documents
27. Revised Sudan REDD+ Strategy, 2018.NFC.
28. Rocheleau and Edmunds; 1997 (Cited In World Bank Report; 2002) Women, Men And Trees,
29. Shami, Seteney (1990). Women in Arab Society: Work Patterns and Gender Relations Egypt, Jordan and Sudan. Providence: Berg Publishers Limited.
30. SECS Strategic Plan (2004-2013), PP. (27 – 28), Khartoum, Sudan.

31. Sunderlin Et Al. 2005. Livelihood, Forests and Conservation in Developing Countries, World Development, Vol.33 .No 9.
32. Suzuki 2014, Gender Equality Challenges to REDD+ Initiative Nepal. Mountain Research And Development 34(3) 197-207.
33. Terry, 2009. Cited Gender in Climate Change and REDD+ In the Congo Basin Forest of Central Africa, H.C. Brown.
34. The SUDAN National Interim Constitution (NIC) Of 2005.
35. UN-REDD Program and the World Bank, 2015.Joint FCPF and UN –REED Program Guidance Notes For REDD+ Countries World Bank Documents.
36. WEDO And UNFPA, 2009.UNFPA Toolkit Focus On Women, Population And Climate Change.
37. WEDO And UNFPA, 2009, Women At The Front, Climate Change Connection.
38. World Bank Development Indicators Data Base,2018
39. World Bank, Sudan Development Indicator, 2019.
40. UNDP, Gender and Stakeholder Analysis 2019.

12. المرفقات

المرفق (1): فريق الدراسة

م	الاسم	المسمى الوظيفي	ملاحظات
1	الأستاذ هاشم محمد الحسن محمد عثمان	**رئيس الفريق**	
2	د. سمية محمد السيد	**اختصاصي النوع الاجتماعي**	
3	د. محمد عبد القادر محمد ادم (جامعة الدلنج)	**عضو الفريق**	**الإشراف على العمل الحقلي في ولايات جنوب وغرب كردفان**
4	د. سماعيل الصافي إسماعيل (جامعة القضارف)	**عضو الفريق**	**الإشراف على العمل الحقلي في ولايات النيل الأزرق والقضارف وسنار**
5	د. عبد الرحمن الطاهر (مؤسسة غرب السودان للبحوث)	**عضو الفريق**	**الإشراف على العمل الحقلي في ولايتي وسط وجنوب دارفور**
6	الأستاذ طارق الخير سليمان احمد	**أخصائي اتصالات وتقنية معلومات**	
7	الأستاذة آمنة فيصل محمد مكاوي	**منسق**	

المرفق (2): مواقع المسح الميداني

الولاية	المحلية	الوحدة الإدارية	القرية	ملاحظات
1. **النيل الأزرق**	(أ) الروصيرص (ب) ود الماحي	(أ) الروصيرص (ب) بدوس (ج) ود الماحي (د) الكدالو	(أ) حلة الحجر (ب) بدوس (ج) الجرف (د) القرية 5 (هـ) أبوجداف	
2. **وسط دارفور**	(أ) غرب جبل مرة (ب) وادي صالح	(أ) نرتتي (ب) قارسيلا	(أ) بلدوم (ب) مارتقالو (ج) ميندو (د) نايسا	
3. **القضارف**	(أ) القلابات الشرقية (ب) قلع النحل	(أ) دوكة (ب) العطبراوي (ج) قلع النحل (د) المفازة	(أ) سنون (ب) توارت (ج) حفير الجر (د) بلة	
4. **جنوب كردفان**	(أ) الريف الشرقي (ب) الدلنج	(أ) البارداب (ب) الكويك (ج) الدلنج (د) الفرشاية	(أ) البارداب (ب) الكويك (ج) الدلنج (د) الفرشاية	
5. **جنوب دارفور**	(أ) بليل (ب) كاس (ج) السلام	(أ) بليل (ب) كاس (ج) مرشينج	(أ) بليل (ب) بابا (ج) كاس (د) مرشينج	

الولاية	المحلية	الوحدة الإدارية	القرية	ملاحظـــــات
6. سنار	(أ) سنجة (ب) السوكي	(أ) أم شوكة (ب) أم بنبن	(أ) الخليل الكبرى (ب) أم شوكة (ج) حريرة (د) العباسية (هـ) تريرة الكوفة (و) رونقا	
7. غرب كردفان	(أ) الصُنُط (ب) الأضية	(أ) الصُنُط (ب) كدام (ج) الأضية (د) دونكي الحر	(أ) الصُنُط (ب) كدام (ج) الأضية (د) دونكي الحر	

Source: *Field Survey (March 2019).*

المرفق (3) مجموعات المسح الحقلي

المجموعة	قائد المجموعة	الموظفين المعينين	ملاحظـــــات
(أ) ولايات النيل الأزرق والقضارف وسنار.	أ. الواثق محمد صالح.	أ. عبدالله عبد الرحمن عثمان أ. أحمد إبراهيم الفضل د. يحيى هارون. * أ. إبراهيم أبكر. * أ. مجاهد براهيم. أ. سمر عبد الرحمن عطية الله.	* قائد المجموعة ينتمي إلى الجمعية السودانية لحماية البيئة. *ينتمي الدكتور يحيى وإبراهيم إلى الجمعية السودانية لحماية البيئة فرع القضارف
(ب) ولايتي وسط وجنوب دارفور.	أ. عبد الحفيظ محمد.	أ. ريم وقيع الله الحسين. أ. خالد إبراهيم سعد. أ. إيمان عبد المنعم * (الغابات). أ. إرشاد محمد (الغابات). أ. نور محمد (الغابات). أ. عثمان عبد الله آدم (الغابات). أ. بهاء الدين عيسى آدم (الغابات).	* قائد المجموعة خبير محترف. * 5 أشخاص من إدارة غابات ولاية جنوب دارفور.
(ج) ولايتي جنوب وغرب كردفان.	أ. بابكر محمد بدوي.	أ. آدم يوسف بكر. أ. أحمد عبد الرحمن * أ. منال جمعة أ. وفاء محمد الشيخ أ. زاهر محمد أحمد	* قائد المجموعة ينتمي إلى الجمعية السودانية لحماية البيئة. * ينتمي أحمد الجمعية السودانية

Source: *SECS documents (March 2019)*

المرفق (4): استبيان تقدير الاحتياجات

(أ) عـــام

رقم الاستبيان
اسم جامع البيانات: .....
1. **المنطقة الجغرافية:** .....

عدد السكان		خطوط العرض	خطوط الطول	القرية	المحلية		الولاية
ذكر	أنثى						

2. **الأنشطة الاقتصادية في الولاية (مرتبة حسب مساهمتها في إيرادات الولاية).**

ملاحظات	الترتيب حسب مساهمتها في إيرادات الولاية	نوع النشاط الاقتصادي	اسم المحلية

3. **الغابات المحجوزة من قبل الولاية:**

مساحة الغابة كلم^2	المحلية	اسم الغابة

4. **ما هي طبيعة استفادة القرى المجاورة من منتجات هذه الغابات؟**

أ. **الأخشاب:** .....

ب. **منتجات أخرى:** .....

.....

5. **هل هناك أي منظمات أو قطاع خاص يعمل في الولاية؟ نعم ..... لا.....**

إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي طبيعة مشاريعها ومواقع نشاطها في المحليات؟

.....

أي معلومات أخرى	القرية أو موقع عمل المنظمة	نوع الأنشطة		اسم المنظمة

6. القرية أو موقع عمل وكالات الأمم المتحدة في الولاية: طبيعة مشاريعها ومواقع نشاطها في المحليات

أي معلومات أخرى	القرية أو موقع عمل المنظمة	نوع الأنشطة	وكالات الأمم المتحدة
			برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			برنامج الأمم المتحدة للبيئة
			صندوق الأمم المتحدة للسكان
			برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
			مفوضية شؤون اللاجئين
			أخرى

1. المحليات

عدد السكان	**خطوط العرض**	**خطوط الطول**	**القرية**	**المحلية**		**الولاية**

ذكر	أنثى						

2. الأنشطة الاقتصادية المحلية (أ) (كما هو مذكور في تفويضها "الماندیت")

ملاحظـــــــــات	الترتيب حسب مساهمتها في إيرادات المحلية	نوع الأنشطة

3. الغابات الشعبية

اسم الغابة	المساحة	أنواع الأشجار الشائعة	طبيعة الاستفادة من الغابات	عدد المستفيدين	
				ذكر	أنثى

4. **من يدير الغابة؟**

.....

.....

5. هل هناك أي امرأة تشارك في إدارة الغابات؟ نعم ...../ لا..... .

إذا كانت الإجابة بنعم، فكم عددهن؟ .....

6. **من يملك هذه الغابات؟..... .....**

7. **ما نوع حيازة الأراضي في هذه المحلية؟**

.....

.....

8. ما هو تكوين الإدارة الأهلية في هذه المنطقة؟ هل هناك أي امرأة تشارك في تكوين الإدارة المدنية؟

.....
.....

9. **ما هي الخدمات الاجتماعية التي توفرها المحلية؟**

.....
.....
.....

10. ما مدى تغطيتها لاحتياجات سكان المحلية؟

.....
.....

(ب) المسح الأسري

المنطقة الجغرافية:
الولاية .....المحلية ..... الوحدة الإدارية.....

1. الديموغرافيا

النوع الاجتماعي		العمر	الحالة الاجتماعية		
أنثى	ذكر		عازب/ة	متزوج/ة	مطلق/ة

2. ما هي أدوار ومسؤوليات الرجل والمرأة، وخاصة الأسر التي تعيلها نساء؟

.....
.....
.....

3. كيف يتم توزيع الموارد ومن المسؤول؟

.....
.....

4. **هل يغطي دخلك احتياجات الأسرة؟**

.....
.....

5. **إذا لم يكن كذلك، كيف يمكنك تغطية العجز؟**

.....
.....
.....

6. **ماذا تعني الغابة بالنسبة لك؟**

.....
.....
.....

7. في منطقتك كيف كانت الغابة قبل 10 سنوات؟

.....
.....

8. هل تربي أي حيوانات؟ نعم ..... لا ..... إذا كانت الإجابة بنعم

9. ما نوع الحيوانات التي تربيها؟

.....
.....
.....

10. من أين لها بالعلف ومصادر التغذية على مدار العام؟

.....
.....
.....

11. هل توجد مراعي بالمنطقة؟ نعم ..... لا .....

12. أوصف لنا حالة المراعي الطبيعية في محليتك؟

.....
.....
.....

13. كيف كان وضعها قبل 10 سنوات؟

.....
.....
.....

14. ما هي الخدمات الاجتماعية الموجودة في القرية؟ الصحة ..... التعليم .....
الأحداث الثقافية ..... خدمات الإرشاد ..... أخرى .....

15. هل أنت عضو في أي منظمة/تنظيم داخل القرية أو خارجها؟ نعم.....لا.....

16. في حالة كانت الإجابة (نعم) اذكر اسم المنظمة/التنظيم: .....

17. هل لدى الأسرة مذياع (جهاز راديو)؟ نعم.....لا.....

18. إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي البرامج التي تفضلها كثيراً؟

.....
.....
.....

19. هل يشارك أي فرد من أفراد أسرتك في أي منظمة/تنظيم داخل القرية أو خارجها؟
نعم.....لا.....

20. إذا كانت الإجابة بِ لا، فضلاً وضح الأسباب؟

.....
.....
.....

21. ما هي الخدمات التي تحتاجها القرية؟

.....
.....
.....

22. ما هي الاحتياجات اللازمة والتي من شأنها تحسين دخل الأسر المعيشية في هذه القرية؟

.....
.....
.....

23. ما الذي تقترحه لتحسين إدارة مواردك الطبيعية على مستوى الولاية / المحلية والقرية؟

.....
.....
.....

24. ما هو دور المرأة والرجل في الوصول إلى الأنشطة المدرة للدخل أو تخصيص وقت لها (مثل رعاية الأطفال أو غيرها من المسؤوليات المنزلية)؟

.....
.....
.....

25. ما هي نسبة مساهمة الزوجة في دخل الأسرة؟

.....
.....

26. ما هو دور كل من الزوج والزوجة في إدارة الموارد الطبيعية المملوكة للأسرة أو الموارد من أجل الحق الانتفاع بها (منتجات الغابات / المراعي / مصادر المياه)؟

.....
.....
.....

27. ما هي الأنشطة التي يمكنك القيام بها ولكن الرجال لا يسمحون لكم للقيام بذلك؟ (هذا السؤال للنساء)

.....
.....
.....

28. لماذا لا يسمح لكم الرجال بذلك؟

.....

.....
.....

29. **هل سمعت عن برنامج الرد + (REDD+)؟ نعم**..... **لا**.....

إذا كانت الإجابة بنعم، فمن أين؟

أنشطة برنامج الرد + (REDD+) في المنطقة: ..... **من صديق:** .....
مـــــــــن الإذاعـــــــــة أو التلفزيـــــــــون: ..... **أخـــــــــرى:**
.....

المرفق رقم (4): دراسة تقييم الاحتياجات
المرفق رقم (5): مسح تحليل أصحاب المصلحة